وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : قانون عام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور المنظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: حقوق **التخصص:** قانون الجنائي و علوم جنائية

من إعداد الطالبة: يعقوب جويدة مالك

تحت إشراف الأستاذ(ة): عباسة طاهر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة): وافي حاجة .....رئيسا

الأستاذ(ة):عباسة طاهر.....مقررا

الأستاذ(ة):بن عوالي علي.....مناقشا

نوقشت في : 2025/06/29

السنة الجامعية: 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: يعقوبي جويدة مالك الصفة: طالبة ماستر

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 113738671 والصادرة بتاريخ: 2024.12.15

المسجل بكلية: حقوق و علوم سياسية قسم: حقوق

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

دور المنظمة الشفافية في مكافحة الفساد

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 01/07/2025

يعقوبي جويدة مالك
113738671
2024.12.15
مستغانم

01 JUIL 2025

إمضاء المعني

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

﴿وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾

صدق الله العظيم

القصص (٧٧)

الشكر

الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم وميزنا بالعقل الذي يسر طريقنا نحو المعرفة.

الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته الإرادة والعزيمة على إتمام عملنا نحمدك

يا رب حمدا يليق بمقامك وجلالك العظيم.

نتقدم بالشكر و التقدير والعرفان إلى عباسة طاهر التي أشرفت على عملي هذا وتابعته فجزاها الله الف خير.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إثراء هذا الموضوع.

الإهداء

من قال أنا لها .. نالها

وأنا لها وإن أبت ورغمًا عنها أتيتُ بها

الحمد لله حبا وشكرًا وامتنانًا على البدء والختام

(و أخر دعواهم أن الحمد لله ربّ العالمين)

إلى من كَلل العرق جبينه و علّمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر و الإصرار، إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبى أبدًا، من بذل الغالي والنفيس

و استمديت منه قوتي و اعتزازي بذاتي

(والدي العزيز)

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها وسهّلت لي الشدائد بدعائها، إلى الإنسانة العظيمة التي طالما تمنت أن تقر عينها برؤيتي في يوم كهذا

(والدتي الحبيبة)

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي، إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوي منها، إلى خيرة أيامي و صفوتها إلى قُرّة عيني، إخوتي و أختي الغاليين

و إلى أساتذتي و مشرفتي و كل من كان له أثر في رحلتي، شكرا لأنكم كنتم النور الذي نقتدي به

لكل من كان عونًا وسندًا في هذا الطريق ... للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين وأصحاب الشدائد والأزمات، إلى من أفاضني بنصحه ومشاعره ونصائحه المخلصة إليكم عائلتي

أهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي التي لطالما تمنيته ، ها أنا اليوم أتممت أول ثمراته بفضل من الله عز وجل، فالحمد لله على ما وهبني، وأن يعينني ويجعلني مباركة أينما كنت.

المقدمة

يُعد الفساد من بين أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة على اختلاف أنظمتها ومستويات تطورها، حيث لم تعد هذه الظاهرة تقتصر على الدول النامية فحسب، بل امتدت آثارها السلبية لتشمل حتى أكثر الدول تقدمًا، مهددة بذلك ركائز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، و معرقلة لمسار التنمية المستدامة، فالفساد بجميع أشكاله وصوره – سواء كان رشوة، اختلاسًا، استغلالًا للنفوذ، أو محاباة – يُمثل انحرافًا صارخًا عن المعايير الأخلاقية والقانونية التي يفترض أن تُحكم العلاقات داخل المجتمعات، وهو ما يؤدي إلى تآكل الثقة بين المواطن والدولة، ويُقوّض مبادئ العدالة والنزاهة والمساءلة.

وفي ظل تزايد المخاطر الناجمة عن استفحال هذه الآفة العابرة للحدود، لم يعد التصدي للفساد مجرد مسألة داخلية تُناط بالمؤسسات الحكومية والأجهزة الرقابية الوطنية فقط، بل أضحى تحديًا عالميًا يستوجب تضافر الجهود الدولية والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية على حد سواء، لقد أدرك المجتمع الدولي بأن الفساد لا يشكّل عائقًا للتنمية الاقتصادية فقط، بل يُمثل أيضًا تهديدًا صريحًا للأمن القومي، وبيئة الاستثمار، والحكم الرشيد، مما استدعى التفكير في آليات أكثر فعالية وشمولية لمكافحته والحد من تفشيه.

وفي هذا السياق برزت عدة مبادرات ومؤسسات دولية تُعنى بالتصدي لظاهرة الفساد، وكان من أبرزها منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، التي تأسست سنة 1993 كمبادرة غير حكومية عابرة للحدود، تهدف إلى التوعية بخطورة الفساد، وتعزيز قيم الشفافية والمساءلة داخل القطاعات العامة والخاصة والمجتمع المدني، وقد استطاعت هذه المنظمة، بفضل تقاريرها السنوية ومؤشراتها المعتمدة، أن تفرض نفسها كمرجع دولي يُسترشد به في تقييم مستويات الفساد حول العالم، وتحديد مكامن الخلل في أنظمة الحكم والإدارة لدى الدول.

إن أهمية منظمة الشفافية الدولية لا تكمن فقط في كونها آلية لرصد الفساد وكشفه، بل أيضًا في مساهمتها الفعالة في اقتراح السياسات والإصلاحات التي يمكن أن تساعد الدول على بناء منظومات إدارية أكثر نزاهة، وقضاء أكثر استقلالًا، ومجتمع مدني أكثر وعيًا بحقوقه وواجباته، كما أن هذه المنظمة تمثل منصة ضغط ومناصرة لقضايا الشفافية وحقوق الإنسان، ووسيطًا في بناء جسور الثقة بين المواطنين والدول من خلال تعزيز ثقافة المحاسبة والرقابة المجتمعية.

ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا تحت عنوان " دور المنظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد"، فإن هذه المذكرة تسعى إلى تحليل الدور الذي تؤديه منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، والكشف عن الآليات والاستراتيجيات التي تعتمدها في سبيل ذلك، سواء من خلال تقاريرها ومؤشراتها، أو من خلال شراكاتها الدولية مع الحكومات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية، كما تحاول هذه الدراسة الوقوف عند مدى فعالية هذه الآليات في الحد من الفساد، والتحديات التي قد تواجه المنظمة في أداء رسالتها في سياقات سياسية واقتصادية واجتماعية متباينة، ومن خلال هذا تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي آليات منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وضعنا خطة بحث مكونة من فصلين فصلها الأول الإطار المفاهيمي للفساد ومنظمة الشفافية الدولية، حيث خُصّص المبحث الأول لبيان ماهية الفساد، متناولًا في مطلبه الأول تعريف الفساد وتعريف منظمة الشفافية له، ثم أنواع الفساد وأشكاله ومظاهره في المطلب الثاني، وأخيرًا أسباب ظهور الفساد في المطلب الثالث. أما المبحث الثاني، فقد خُصّص لتوضيح ماهية منظمة الشفافية الدولية ونشأتها، فتناول في مطلبه الأول تعريف المنظمة ونشأتها، ثم أهدافها وتمويلها في المطلب الثاني، وانتهى بـ آلية تقييم المنظمة للفساد في الدول الأعضاء وشروط العضوية فيها في المطلب الثالث.

أما في الفصل الثاني، فقد ركزنا على أدوات وآليات عمل منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، من خلال المبحث الأول الذي تناول الأدوات والآليات التي تستخدمها المنظمة في مكافحة الفساد، وذلك عبر ثلاثة مطالب شملت: أدوات وآليات المكافحة، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، ورؤية المنظمة لجريمة الفساد. أما المبحث الثاني، فقد خُصّص لعرض جهود البنك الدولي في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، متضمنًا إسهاماته في هذا المجال، ومنظوره لجريمة الفساد، وانتهى بـ التوصيات المقترحة لتحسين فعالية المنظمة في مكافحة هذه الظاهرة.

ويعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى الأهمية الكبيرة التي يكتسبها مكافحة الفساد في تعزيز النزاهة والشفافية في المؤسسات والدول، حيث يمثل الفساد عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويهدد استقرار المجتمعات ويضعف ثقة المواطنين في الحكومات، لذلك كان من الضروري تسليط الضوء على دور منظمة الشفافية الدولية، كجهة دولية رائدة، في مواجهة هذه الظاهرة والعمل على الحد منها من خلال أدوات وآليات فعالة.

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من المصادر والمراجع التي تناولت موضوع الفساد والشفافية، سواء من كتب أكاديمية، تقارير رسمية، أو دراسات تحليلية، رغم أننا واجهنا عدة صعوبات من أبرزها ضيق الوقت المتاح لإنجاز البحث، وقلة المصادر والمراجع المتخصصة التي تتناول دور منظمة الشفافية الدولية بشكل مباشر ومفصل.

تكتسب أهمية الموضوع من كونه يعالج قضية محورية تؤثر على جميع دول العالم، ويساهم في تعزيز مبادئ العدالة والمساواة من خلال مكافحة الفساد، كما يهدف البحث إلى توضيح دور منظمة الشفافية الدولية في هذا المجال، تسليط الضوء على الأدوات والآليات التي تستخدمها، وتحليل تأثير هذه الجهود على مستوى السياسات الدولية

والمحلية، مما يساهم في فهم أفضل للسبل التي يمكن من خلالها تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بفعالية.

وفي الأخير نحمد الله تعالى الذي وفقنا لإتمام هذا البحث ونشكر كل من وقف معنا من قريب أو بعيد والشكر موصول إلى الأستاذة المشرفة على عملي هذا وأرجوا أن تنفع دراستي هذه الطلبة المقبلين.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للفساد والمنظمة الشفافية الدولية

المبحث الأول: ماهية الفساد

المطلب الأول: تعريف الفساد وتعريف المنظمة الشفافية له

المطلب الثاني : أنواع الفساد وأشكاله ومظاهره

المطلب الثالث: أسباب ظهور الفساد

المبحث الثاني: ماهية المنظمة الشفافية الدولية ونشأتها

المطلب الأول: تعريف المنظمة الشفافية الدولية ونشأتها

المطلب الثاني: أهدافها وتمويلها

المطلب الثالث: آلية تقييم منظمة الشفافية الدولية للفساد في الدول الأعضاء وشروط العضوية في المنظمة

المبحث الأول: ماهية الفساد

الفساد هو أحد الظواهر الاجتماعية والسياسية التي تؤثر بشكل كبير على الدول والمجتمعات، ويعني استخدام السلطة أو النفوذ لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة على حساب المصلحة العامة، يتجلى الفساد في عدة صور، مثل الرشوة، والمحسوبية، والاختلاس، والتزوير، وغير ذلك من الأفعال التي تنتهك القيم الأخلاقية والقانونية.

يُعد الفساد من أكبر التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، حيث يعوق التقدم الاقتصادي، ويزيد من الفوارق الاجتماعية، ويضعف الثقة في المؤسسات الحكومية والخدمية. في هذا السياق، تُعتبر مكافحة الفساد أولوية على مستوى العالم، ويشمل ذلك تطبيق سياسات صارمة للشفافية، وتعزيز الرقابة والمساءلة، وزيادة الوعي المجتمعي بأثر الفساد على مستقبل الأفراد والمجتمعات، ومن هنا سوف يتم التطرق إلى أنواع الفساد وأشكاله ومظاهره.

المطلب الأول: تعريف الفساد وتعريف المنظمة الشفافية له

أولا–تعريف الفساد:

يُعد الفساد من أخطر الظواهر التي تهدد استقرار المجتمعات وتعيق تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فهو آفة عالمية لا تقتصر على دولة دون أخرى، بل تنتشر بدرجات متفاوتة في مختلف الأنظمة والمؤسسات، ويأخذ الفساد أشكالًا متعددة مثل الرشوة، المحسوبية، التلاعب بالمال العام، واستغلال السلطة لتحقيق مصالح شخصية على حساب الصالح العام، وسيتم التطرق إلى تعريف الفساد.

لقد أصبح الفساد يشكل تحديًا كبيرًا أمام جهود التنمية المستدامة، إذ يؤدي إلى تآكل الثقة بين المواطنين والدولة، ويقوّض مبادئ العدالة والمساواة، ويؤثر سلبًا على مناخ الاستثمار وفعالية المؤسسات العامة.

يعتبر مصطلح الفساد من المصطلحات العامة والذي أعطيت له تعاريف متعددة أهمها: "الفساد هو ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والذي يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية، أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة، أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي، أو سوء توزيع الموارد، بقصد تحقيق منافع شخصية ، مادية أو غير مادية ، عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة [1].«

رغم اتفاق الباحثين على أن الفساد ظاهرة واسعة الإنتشار، لا تقتصر على مجتمع دون غيره، إلا أن الاتفاق بشأن مفهوم موحد للفساد يبقى محل الدراسة، ويمكن رد إشكالية عدم التوافق إلى مجموعة من العوامل، نذكر منها:

[1] يحي غني النجار،الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي،www.nscoyemen.com تاريخ الاطلاع على الموقع 2025/02/16

-عدم وجود منهج موحد لدراسة هذه الظاهرة بسبب اختلاف انتماءات الأشخاص والهيئات التي قامت بدراستها وتعدد حقولهم المختلفة سياسيا واقتصاديا وإداريا .

-تباين المعايير المجتمعية والحضرية التي تستخدم في فرز ما هو فاسد من الممارسات والسلوكيات وما هو مبرر وما هو مقبول.

-اختلاف المجتمع حول مضمون الظاهرة، بين ما يراه المختصون وما يراه عامة الناس .

-الفساد يتجدد باستمرار، لأن الظاهرة صفة ملازمة للتحولات التي تعيشها المجتمعات.

-ارتباط الفساد بالعنصر البشري يجعله يستشري مهما كانت القيود.[2]

وضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي يمكن أن تندرج تحت تعريف الفساد وذلك عندما قال بأن الفساد هو "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات، أو أعمال خاصة تقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة، للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.[3]

ويُعد الفساد من الظواهر المعقدة التي تمس مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويصعب حصره في تعريف واحد نظرًا لتنوع صوره وأشكاله، فقد عرفه محمد عبد الغني سعودي بأنه: "استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، سواء كانت مادية أو معنوية، على حساب المصلحة العامة".[4] وهذا التعريف يركز على ربط الفساد

---

[2] محمد بن عزوز ،الفساد الإداري والاقتصادي ، آثاره وآليات مكافحته حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والدراسات الاقتصادية،جامعة الجزائر 3، ع 7، 2016، ص 200

[3] منير الحمش ،الاقتصاد السياسي الفساد ،الاصلاح ،التنمية،منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق 2006،ص13-14.

[4] محمد عبد الغني سعودي، الفساد الإداري والمالي: أسبابه وآثاره وطرق مكافحته، دار الفكر الجامعي، ط1، 2008، ص13

بالوظيفة العامة، ويُبرز كيف يتحول الموظف أو المسؤول من خادم للمصلحة العامة إلى مستغل لها، مما يؤدي إلى اختلال الثقة في المؤسسات العامة.

أما إبراهيم درويش فقد عرف الفساد بأنه "كل سلوك يصدر عن صاحب سلطة عامة، سواء كان مباشراً أو غير مباشر، يؤدي إلى الإضرار بالصالح العام تحقيقًا لمصلحة خاصة"[5]. ويُظهر هذا التعريف أن الفساد لا يقتصر على الأفعال الظاهرة، بل يشمل أيضًا السلوكيات الخفية التي يصعب كشفها، وهو ما يعقد عملية المكافحة ويجعل الرقابة أكثر تحديًا.

بينما يُعطي عز الدين عبد الله للفساد بعدًا أشمل، حيث يُعرفه بأنه "ظاهرة اجتماعية سياسية تعكس حالة من التدهور الأخلاقي في بنية الدولة، وتنتج عن ضعف منظومة القيم والمحاسبة والشفافية".[6] ويتضح من خلال هذا التعريف الطابع البنيوي للفساد، مشيرًا إلى أن الظاهرة ليست فقط أفعالًا فردية بل ناتجة عن بيئة عامة تعاني من قصور في القيم والرقابة.

كما يرى خليل شلق أن "الفساد هو إساءة استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب شخصية، سواء عبر الرشوة أو المحسوبية أو التزوير أو السرقة من المال العام.[7]" هذا التعريف يعرض بعض صور الفساد الشائعة، ويُركز على أن مصدر الفساد غالبًا ما يكون من داخل أجهزة الدولة، مما يعمق أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم.

ويذهب فهد العرابي الحارثي إلى تعريفه بطريقة تدمج بين الجانبين الأخلاقي والقانوني، فيقول: "الفساد هو الخروج على القانون والنظام العام لتحقيق مصالح فردية، في بيئة

[5] إبراهيم درويش، الفساد الإداري والمالي: دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة، ط2، 2014، ص25.
[6] عز الدين عبد الله، الفساد: رؤية معاصرة، دار اليازوري العلمية، ط1، 2011، ص41.
[7] خليل شلق، الفساد في العالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002، ص18.

تفتقر إلى الشفافية والرقابة".[8] ويُشير هذا التعريف إلى أن الفساد لا ينتشر إلا في غياب الأنظمة الرادعة وضعف المساءلة، مما يخلق مناخًا يشجع على الإفلات من العقاب.

من خلال هذه التعريفات المختلفة يمكن أن نستنتج أن الفساد ليس مجرد فعل منحرف بل هو انعكاس لخلل أوسع في بنية الحكم والإدارة والقيم الاجتماعية، ويأخذ أشكالًا متعددة مثل الرشوة، واستغلال النفوذ، والتمييز، والاختلاس، كما أن محاربته تتطلب بناء منظومة متكاملة من القوانين والرقابة والشفافية والتربية على القيم الأخلاقية، وهو ما تسعى إليه منظمات مثل "منظمة الشفافية الدولية" التي تلعب دورًا محوريًا في فضح مظاهره والتوعية بمخاطره.

ثانيا–تعريف المنظمة الشفافية للفساد:

تُعد منظمة الشفافية الدولية من أبرز الهيئات العالمية غير الحكومية التي تُعنى بمراقبة الفساد ومكافحته على مستوى العالم، وقد أسهمت هذه المنظمة، منذ تأسيسها في تسعينيات القرن الماضي، في بلورة فهم دولي موحد لظاهرة الفساد، من خلال التقارير السنوية، ومؤشر مدركات الفساد الذي تُصدره ويشمل أغلب دول العالم.

وتركز المنظمة في جهودها على رصد الممارسات التي تتنافى مع النزاهة والشفافية، سواء في القطاع العام أو الخاص، كما تعمل على تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد وآثاره السلبية على التنمية والديمقراطية.

وقد قدمت المنظمة تعريفًا دقيقًا وموجزًا لهذه الظاهرة، أصبح مرجعًا في الدراسات والأبحاث المعنية بالحكم الرشيد ومكافحة الفساد، وتبنته العديد من المؤسسات الدولية والمراكز البحثية، لما يتسم به من شمول ووضوح، والذي يتم التطرق إليه فيما يلي:

[8] فهد العرابي الحارثي، الشفافية والفساد: رؤية تحليلية، دار الساقي، ط1، 2003، ص32.

تعرف منظمة الشفافية الفساد بأنه" إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة للمحسوبية."[9] أو أنه: "عمل ضد الوظيفة العامة التي هي ثقة عامة[10]« وتفرق منظمة الشفافية الدولية بين نوعين من الفساد هما:

الفساد بالقانون (according to rule corruption): وهو ما يعرف بمدفوعات التسهيلات التي تدفع فيها الرشاوى للحصول على الأفضلية في خدمة يقدمها مستلم الرشوةوفقا للقانون.

الفساد ضد القانون (against the rule corruption): وهو دفع رشوة للحصول من مستلم الرشوة على خدمة ممنوع تقديمها.[11]

والملاحظ أن هذا التعريف لم يكن شاملا أو مانعا، لذا فقد عادت المنظمة في وقت متأخر وتحت تأثير اجتهادات عدد من الباحثين مثل: سوازن روز أكرمان (suzan rose ackermangjuvti) التعرف الفساد بأنه: "السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الخاص، سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين، بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية، ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم."[12]

---

[9] محمد لموسخ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، الملتقى الوطني الثاني آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد ،5-6 ماي 2009، جامعة د/ فارس يحي، المدية،، ص 3

[10] Parwez Farsan, « administrative corruption in india « , corruption and Gouvernance in south Asia, south Asia institue, university Heidelberg, 2007, p.03.

[11] عماد صلاح عبد الرازق داود، الفساد والإصلاح، دراسة مقارنة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003م، ص 22.

[12] عبد الخالق فاروق، الفساد في مصر، دراسة اقتصادية تحليلية ، دار العربي للنشر، القاهرة، 2006م، ص 10.

وتُعرّف منظمة الشفافية الفساد بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص[13]"، وهو تعريف بسيط لكنه شامل، يركز على الأفعال التي تنتهك مبدأ النزاهة العامة لتحقيق منافع شخصية.

يمتد هذا التعريف ليشمل جميع أشكال الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص، مثل الرشوة، المحاباة، استغلال النفوذ، الاختلاس، وتضارب المصالح، وتوضح المنظمة أن الفساد لا يقتصر على الأفعال التي تُرتكب خارج نطاق القانون فقط، بل يمكن أن يظهر أيضًا في حالات يكون فيها السلوك فاسدًا وإن تم وفق القانون، مثل مدفوعات التسهيلات التي تمنح معاملة تفضيلية ضمن الأطر القانونية، وهذا ما يُسمى بالفساد وفق القواعد.

كما توجد ممارسات فاسدة تنتهك القانون بوضوح، وتُعرف بالفساد ضد القواعد، حيث تُدفع رشاوى مقابل الحصول على خدمات غير مشروعة.[14]

وأعادت منظمة الشفافية صياغة تعريفها ليأخذ بعين الاعتبار أبعادًا أكثر شمولاً، استنادًا إلى اجتهادات أكاديمية مثل ما طرحته الباحثة سوزان روز أكرمان التي عرّفت الفساد بأنه "سلوك يقوم به مسؤولون في القطاع العام أو الخاص، سواء كانوا سياسيين أو موظفين، يهدف إلى تحقيق مكاسب غير قانونية لأنفسهم أو لأقاربهم، من خلال استغلال السلطة الممنوحة لهم".[15]

ومن هذا المنطلق نستنتج أن الفساد كما تعرفه المنظمة الشفافية الدولية، يشكل تهديدًا كبيرًا لسلامة المؤسسات والأنظمة الديمقراطية، ويعطل جهود التنمية المستدامة، لذلك، يُعد مكافحة الفساد هدفًا حيويًا في تعزيز الشفافية والمساءلة، ويتطلب تضافر الجهود المحلية والدولية من أجل بناء مجتمعات أكثر نزاهة وفعالية.

المطلب الثاني : أنواع الفساد وأشكاله ومظاهره

---

[13] أشرف دوابة، الفساد الإداري والمالي: المفهوم وسبل المواجهة، دار السلام للطباعة والنشر، ط1، 2016، ص87.

[14] أحمد عبد الله الخضر، الفساد الإداري والمالي: الأسباب والحلول، دار الفكر الجامعي، ط2، 2019، ص115.

[15] سوزان روز أكرمان، الفساد والحكم: الأسباب والنتائج والإصلاح، مطبعة جامعة كامبريدج، ط1، 1999، ص91.

أولا: أنواع الفساد

تتعدد مظاهر الفساد وتتنوع صوره باختلاف السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مما يجعل فهم هذه الأنواع ضرورة لفهم طبيعة الفساد ككل، فليس الفساد سلوكًا موحدًا أو ظاهرة واحدة يمكن تحديدها بسهولة، بل يتخذ أشكالًا متعددة تظهر في مستويات مختلفة من المؤسسات والمجتمعات، وقد تسهم بعض الممارسات في إضعاف الثقة بالمؤسسات، بينما تتسبب أخرى في تعطيل العدالة وتقويض التنمية، كما تختلف خطورة كل نوع من حيث تأثيره المباشر وغير المباشر على الأفراد والدولة، ومن هنا فإن تصنيف الفساد إلى أنواع يساعد في تحديد مواطن الخلل ووضع السياسات المناسبة للوقاية والمكافحة، إذ إن لكل نوع خصوصية تتطلب فهمًا دقيقًا وآليات معالجة خاصة.

وفيما يلي أنواع الفساد:

1-الفساد السياسي:

يُعدّ الفساد السياسي من أخطر أنواع الفساد وأكثرها تأثيرًا على استقرار الدول، لأنه يتغلغل في أعلى مستويات السلطة، حيث يُستغل النفوذ السياسي لتحقيق مصالح شخصية أو حزبية على حساب المصلحة العامة، ويأخذ هذا النوع من الفساد صورًا متعددة، منها التلاعب بنتائج الانتخابات، وسنّ القوانين التي تخدم فئة معينة، وتوزيع المناصب على أساس الولاء السياسي بدل الكفاءة، كما يشمل الفساد السياسي التستر على الفاسدين وعدم متابعتهم قضائيًا، وإقصاء المعارضين بوسائل غير مشروعة، إن استشراء الفساد السياسي

يؤدي إلى تآكل شرعية الدولة، وضعف الثقة الشعبية في النظام، ويقوّض آليات الديمقراطية والحكم الرشيد، ما يفتح المجال أمام الاحتجاجات والاضطرابات السياسية[16].

2-**الفساد الإداري:**

يتجلى الفساد الإداري في الممارسات اليومية داخل المؤسسات العامة، حيث يُساء استخدام السلطة من قبل الموظفين العموميين لتحقيق منافع خاصة، ومن أبرز صوره: الرشوة في الإدارات، المحسوبية في التوظيف والترقية، تجاوز القوانين في منح الصفقات أو رخص النشاطات، إلى جانب سوء التسيير وتبديد المال العام. هذا النوع من الفساد يُضعف أداء الإدارة، ويعرقل التنمية، ويؤدي إلى تراجع جودة الخدمات العمومية، ما ينعكس سلبًا على ثقة المواطن في أجهزة الدولة. وتكمن خطورته في طابعه "المُمنهج"، إذ يصبح سلوكًا يوميًا مقبولًا داخل الإدارة، يصعب اجتثاثه دون إصلاح جذري في آليات الرقابة والحوكمة[17].

3-**الفساد المالي:**

الفساد المالي هو شكل من أشكال العبث بالمال العام والموارد الاقتصادية، ويشمل عمليات الاختلاس، الغش في العقود، الرشوة في الصفقات الكبرى، وتبييض الأموال. وغالبًا ما يكون هذا النوع من الفساد مرتبطًا برجال المال والأعمال الذين تربطهم علاقات مشبوهة بمسؤولين سياسيين أو إداريين. ويؤدي هذا النوع من الفساد إلى تعطيل المشاريع التنموية، ونزيف الموارد المالية، وتفاقم الديون، مما يهدد الأمن الاقتصادي للدولة، كما

[16] عز الدين خليل، الفساد السياسي في الوطن العربي: الأبعاد والتحديات، دار النفائس، ط1، 2016، ص 45.
[17] عبد الحميد البشير، الإدارة العامة والفساد الإداري في العالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص 91.

يُعدّ من الأسباب الرئيسة في اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويُغذي ظواهر مثل التهرب الضريبي، والهروب غير المشروع لرؤوس الأموال إلى الخارج.[18]

4- الفساد القضائي أو القانوني:

يُمثل الفساد القضائي طعنة مباشرة لمبدأ العدالة وسيادة القانون، ويحدث عندما يُستغل المنصب القضائي أو القانوني لتحقيق مكاسب شخصية أو خدمة مصالح معينة. من صوره: قبول الرشوة من أطراف النزاع، التدخل في سير القضايا، تعطيل تنفيذ الأحكام، أو التلاعب في مسارات التحقيق. كما يُمكن أن يتجلى في تعيين قضاة غير مؤهلين بناءً على الولاء السياسي، يؤدي هذا النوع من الفساد إلى ضياع الحقوق، وتكريس الظلم، وفقدان المواطنين ثقتهم في النظام القضائي، ما يدفعهم أحيانًا إلى اللجوء إلى وسائل غير قانونية للحصول على حقوقهم، وهذا ما يشكل تهديدًا مباشرًا للسلم الاجتماعي[19].

5- الفساد الأخلاقي أو الاجتماعي:

يتعلق هذا النوع من الفساد بانحلال القيم والمبادئ الأخلاقية داخل المجتمع، بحيث تصبح الممارسات الفاسدة – كالرشوة أو استغلال النفوذ – سلوكًا طبيعيًا ومقبولًا اجتماعيًا. كما يظهر في ضعف التربية الأخلاقية، والتساهل مع المخالفات القانونية، والتواطؤ مع المفسدين. وغالبًا ما ينتج الفساد الأخلاقي عن غياب الوعي، وفقدان القدوة الصالحة، وهيمنة الثقافة الاستهلاكية والفردانية، يؤدي هذا النوع من الفساد إلى خلخلة العلاقات

[18] محمد سعيد النجار، الفساد المالي والاقتصادي: الأسباب والآثار، دار الفكر، دمشق، 2018، ص 78.
[19] عبد المجيد الشرفي، العدالة والفساد: قراءة في التجربة العربية، المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2017، ص 52.

الاجتماعية، وتشويه صورة النجاح، وربط التقدم بوسائل غير نزيهة، مما يُنتج أجيالًا تتبنى الفساد كخيار مشروع لتحقيق الطموحات[20].

6-الفساد العرضي:

و هذا التعبير يشير إلى كافة أشكال الفساد الصغيرة والعرضية، التي تعبر عن سلوك شخصي أكثر مما تعبر عن نظام عام بالإدارة، وهذا مثل الاختلاس، والمحسوبية، والمحاباة، سرقة الأدوات المكتبية، أو بعض المبالغ الصغيرة.[21]

وغالبًا ما يكون هذا النوع من الفساد ناتجًا عن ضعف الرقابة، قلة الوعي الأخلاقي، أو ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة تدفع الأفراد إلى استغلال مناصبهم بطرق غير قانونية، وعلى الرغم من أن هذا الفساد قد يبدو صغيرًا على المستوى الفردي، إلا أن تراكمه على نطاق واسع يؤدي إلى تأثير سلبي ملموس على سير العمل وإهدار الموارد.[22]

7-الفساد المنظم:

وهو ذلك النوع الذي ينتشر في الهيئات والمنظمات و الإدارات المختلفة من خلال إجراءات و ترتيبات مسبقة ومحددة، تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنهاء المعاملة، بمعنى أن يدير العمل برمته شبكة مت اربطة للفساد، يستفيد ويعتمد كل عنصر منها على الآخر.[23] وهذا النوع من الفساد يؤثر على المؤسسات بشكل جوهري لأنه يقوض قواعد الحوكمة والشفافية، ويخلق بيئة لا يمكن فيها تحقيق العدالة أو الكفاءة، ويعد من أكبر التحديات التي تواجه الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة.[24]

---

[20] فاطمة الزهراء قاسم، الفساد بين السلوك الفردي والبنية الاجتماعية، مجلة البحوث الاجتماعية، العدد 22، 2020، ص 109.

[21] عطا الله خليل، "مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي"، مكافحة الفساد في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009، ص.342.

[22] محمد عبد الرحمن، دور النزاهة في الحد من الفساد الإداري، دار النهضة العربية، ط1، 2017، ص. 103-104.

[23] نفسه، ص 342

[24] سعيد الخطيب، الفساد الإداري والتنمية المستدامة، دار الفكر المعاصر، ط2، 2018، ص. 157-160.

8-الفساد الشامل:

و هو نهب واسع النطاق للأموال والممتلكات الحكومية عن طريق صفقات وهمية، أو تسديد أثمان سلع صورية، تحويل ممتلكات عامة إلى مصالح خاصة بدعوى المصلحة العامة، الرشاوى[25].

والفساد الشامل هو أخطر أشكال الفساد حيث يمتد ليشمل قطاعات واسعة من الدولة والمجتمع، ويشمل عمليات نهب واسعة النطاق للممتلكات العامة، كالصفقات الوهمية، التعاقدات المزورة، والتحويلات المالية غير القانونية، يتميز هذا النوع باستغلال السلطة السياسية والاقتصادية لتحقيق مكاسب شخصية أو جماعية على حساب المصلحة العامة، مما يؤدي إلى تعميق الفقر والتهميش، ويعرقل النمو والتنمية، في الحالات القصوى يمكن أن يؤدي الفساد الشامل إلى انهيار مؤسسات الدولة وفقدان سيادة القانون،[26] كثيرًا ما يكون مرتبطًا برؤوس السلطة والطبقات الحاكمة، ويُعد من أصعب أنواع الفساد التي يمكن مواجهتها بسبب تعقيدها وتداخل مصالحها.

من خلال هذه الأنواع المتعددة يمكننا أن نستنتج أن الفساد ظاهرة معقدة تؤثر في كافة جوانب الحياة المجتمعية، وتؤدي إلى تدهور المؤسسات وتهديد استقرار المجتمع، محاربة هذه الأنواع تتطلب استراتيجيات متعددة، تشمل تعزيز الشفافية، وتطوير آليات المراقبة والمساءلة، وتثقيف المجتمع حول مخاطر الفساد وآثاره السلبية.

ثانيا : أشكاله ومظاهره

[25]أحمد محمود حبيب البوتي، "أخلاقيات الأعمال وأثرها في تقليل الفساد الإداري"، المؤتمر العلمي حول الن ازهة أساسالأمن والتنمية، هيئة الن ازهة، الع ارق، ديسمبر 2008، ص.10.

[26] ليلى أحمد، الفساد السياسي ودوره في تدهور الدول، دار الكتب العلمية، ط1، 2020، ص. 89-92.

تنعكس خطورة الفساد في تعدد أشكاله وتشعب مظاهره داخل المجتمعات، الأمر الذي يجعله أكثر تعقيدًا وأصعب في المواجهة، فهو لا يظهر دائمًا في صورة واحدة واضحة، بل يتسلل إلى البنى الإدارية والاقتصادية والاجتماعية بأساليب مختلفة، قد تكون خفية أحيانًا وظاهرة في أحيان أخرى، وتكمن خطورته في أنه غالبًا ما يتحول إلى سلوك مألوف ومقبول اجتماعيًا في بعض البيئات، مما يصعّب عملية كشفه أو مقاومته، وتختلف هذه الأشكال باختلاف المجالات التي يتغلغل فيها، حيث يتخذ في كل قطاع مظهرًا يتناسب مع طبيعته، كما أن تطور المجتمعات وتكنولوجيا المعلومات قد أفرز أشكالًا جديدة ومعقدة، تتطلب أدوات تشخيص وتحليل متقدمة، لذلك فإن فهم هذه الأشكال يُعدّ الخطوة الأولى نحو التصدّي الفعّال لها.

الفساد يتجسد في العديد من الأشكال والمظاهر التي تختلف وفقًا للسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، لكنه في النهاية يؤثر بشكل سلبي على سير العمل في المؤسسات ويعوق التنمية، وفيما يلي أبرز أشكاله ومظاهره:

أولا–التزوير وانتشار ظاهرة التسيب الإداري : منتشر بشكل واسع، حيث يستعمل فيه تقليد التوقيعات، والأختام الرسمية أو حكومية عن طريق الطباعة للشهادات، وذلك باستخدام تقنيات تكنولوجية حديثة، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة عدم الشعور بالمسؤولية والتسيب، واهمال تام للعمل وعرقلته.

ثانيا–الرشوة :وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول مهنية وهي أيضا تمثل كل نفع يحصل عليه مسبقا موظفا نتيجة تنفيذه عملا غير قانوني لصالح الراشي، أو حتى الإمتناع عن تنفيذ عمل بهدف إلحاق ضرر بطرف معين، على أن يتولى المستفيد من عدم تنفيذ هذا العمل دفع رشوة.[27]

[27]حسن حمدي عبد الرحمان، الفساد السياسي في إفريقيا، القاهرة، دار القارئ العربي، ط1، 1993م، ص 124.

ثالثا–المحسوبية :وتتمثل في استغلال السلطة أو النفوذ أو التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات، حيث تعد أحد أهم أشكال الفساد بما تسببه من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، مثل توزيع غير العادل لموارد البلد وشغل الوظائف والمناصب بغير المؤهلين، مما يخلق الشعور بالظلم والقهر الاجتماعي.

رابعا–الفساد القضائي: يُعد من أخطر أشكال الفساد، حيث يتم التأثير على القضاة والمحاكم بواسطة الرشوة أو الضغوط السياسية لتوجيه الأحكام لصالح أطراف معينة، مما يؤدي إلى فقدان العدالة والمساواة أمام القانون، أما الفساد في التعاقدات والمناقصات فيتمثل في استخدام السلطة أو النفوذ للحصول على عقود أو مزايا مالية بطريقة غير قانونية أو غير عادلة، في حين أن الفساد الاجتماعي يعكس استغلال الأشخاص في مواقع قوة للضغط أو التلاعب بالفئات الضعيفة أو المستضعفة في المجتمع.

خامسا–النصب والاحتيال :هو جريمة اقتصادية تتضمن نوعا من الغش يعمل على تزييف الحقائق والمعلومات لتحقيق منافع خاصة وقد تتم عمليات الاحتيال بوساطة مسؤولين أو موظفي حكومة، أو سياسيين نافذين[28] .

مظاهر الفساد تتعدد، ومنها التلاعب بالأنظمة الحكومية أو تحريف البيانات الرسمية بهدف إخفاء الوقائع أو التغطية على العمليات غير القانونية، كما تظهر المظاهر أيضًا في تدهور الثقة في المؤسسات العامة والخاصة، وزيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد والجماعات.[29]

[28] محمد بن عزوز، مرجع سابق، ص 203-204.
[29] المرجع نفسه، ص 205.

كما يظهر الفساد من خلال تدهور الثقة العامة في المؤسسات سواء كانت حكومية أو خاصة، إذ يفقد المواطنون ثقتهم في قدرة هذه المؤسسات على تقديم الخدمات العادلة والشفافة، مما يؤدي إلى ضعف التفاعل المجتمعي والتزام الأفراد بالقوانين.[30]

كما يساهم الفساد في زيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد والجماعات، إذ تستفيد فئات قليلة من موارد الدولة على حساب الأغلبية، مما يوسع دائرة الفقر والتهميش الاجتماعي ويزيد من حدة الانقسامات الطبقية، ويهدد استقرار المجتمع.[31]

هذه المظاهر مجتمعة تؤكد أن الفساد ليس مجرد أفعال فردية، بل هو مرض اجتماعي مؤثر يمس كافة نواحي الحياة، ويستلزم تضافر الجهود الرسمية والشعبية لمكافحته ومحاصرته من جذوره.

يمكن استنتاج أن أشكال ومظاهر الفساد تتنوع بشكل كبير وتشمل مجالات مختلفة من الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مما يعكس اتساع نطاق تأثيره على المجتمعات والدول، الفساد المالي والإداري والسياسي والقضائي يتخذ جميعها طابعًا غير قانوني أو غير أخلاقي، ويؤدي إلى استغلال النفوذ والسلطة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة، كما تتجلى مظاهر الفساد في تدهور الأنظمة القانونية والعدلية، وفقدان الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية، ما يخلق بيئة تؤثر سلبًا على الثقة العامة وتعيق التنمية المستدامة، إن استشراء هذه الأشكال والمظاهر في المجتمع يؤدي إلى تفشي عدم المساواة، تزايد الفقر، وضعف القدرة على تقديم الخدمات العامة بكفاءة، مما يهدد استقرار المجتمع ويعرقل تقدمه، لذلك، تظل مكافحة الفساد أمرًا بالغ الأهمية لضمان الشفافية، العدالة، والتنمية المستدامة.

---

[30] نور الدين محمود، الثقة الاجتماعية والتنمية المستدامة، دار المعرفة، ط2، 2021، ص. 78-80.

[31] سلمان العلي، أثر الفساد على العدالة الاجتماعية، دار الفكر الحديث، ط1، 2018، ص. 115-117.

المطلب الثالث: أسباب ظهور الفساد

لا يظهر الفساد في المجتمعات بشكل عشوائي أو مفاجئ، بل ينمو في بيئات تتوفر فيها عوامل معينة تمهّد لانتشاره وتعزز استمراره، وتتداخل هذه العوامل بشكل معقد، مما يجعل ظاهرة الفساد نتاجًا لتراكمات متعددة الأبعاد، فغالبًا ما يكون ظهوره نتيجة لخلل في البنى المؤسسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، بالإضافة إلى ضعف الرقابة والمساءلة، كما أن غياب الشفافية وافتقار بعض الأنظمة إلى معايير الحكم الرشيد يوفر بيئة خصبة تساعد على نموه، وتزداد خطورته حين يتحول إلى ثقافة أو ممارسة شبه طبيعية، يجد فيها بعض الأفراد أو الجهات مصلحة مباشرة. لهذا فإن دراسة أسباب ظهور الفساد تُمثل مدخلًا أساسيًا لفهم الظاهرة من جذورها، والتأسيس لبرامج إصلاح فعّالة وقادرة على الوقاية والمعالجة، وسوف نتطرق من هنا إلى أسباب الفساد.

تعددت أسباب ظهور الفساد في المجتمعات، ويمكن تصنيفها إلى عدة عوامل رئيسية:

أولا–الأسباب الاقتصادية:

تعد الأسباب الاقتصادية من أبرز العوامل التي تساهم في ظهور الفساد وتفشيه في المجتمعات، أولاً، الندرة الاقتصادية هي أحد الأسباب الرئيسية، حيث تؤدي قلة الموارد والفرص الاقتصادية إلى تنافس شديد بين الأفراد للحصول على المكاسب، مما يجعلهم أكثر عرضة للانخراط في ممارسات فساد لتحقيق مصالح شخصية، كما أن الاقتصاد غير المنظم أو القطاع غير الرسمي يسهم بشكل كبير في وجود الفساد، حيث تقل الرقابة على المعاملات المالية، مما يسهل عمليات الرشوة والاختلاس والتهرب الضريبي.

كذلك، الفجوات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات تعد عاملاً محفزًا للفساد، حيث تزداد المحسوبية والتمييز في توزيع الثروات والفرص الاقتصادية، مما يدفع البعض إلى اللجوء إلى ممارسات غير قانونية للوصول إلى مكاسبهم. الفقر من الأسباب المهمة أيضًا، إذ أن الأفراد الذين يعانون من قلة الموارد المالية قد يقبلون بالرشوة أو استغلال المناصب للحصول على أموال لتحسين أوضاعهم المعيشية.

الديون العامة المرتفعة يمكن أن تشكل بيئة خصبة للفساد، حيث يؤدي عجز الحكومات عن الوفاء بالالتزامات المالية إلى تسريع عمليات الفساد في المشاريع الكبرى والتعاقدات الحكومية، في بعض الحالات، يؤدي التضخم المالي إلى انخفاض القدرة الشرائية، مما يجعل الأفراد أكثر استعدادًا للانخراط في الفساد لتحسين ظروفهم الاقتصادية.[32]

أخيرًا، الفساد المؤسسي الذي ينتج عن ضعف الأنظمة الاقتصادية والمالية يؤدي إلى تراكم ممارسات غير قانونية ويزيد من الفجوة بين القيم القانونية والواقع الاقتصادي، يتسبب ذلك في خلق بيئة لا تشجع على الكفاءة والإنتاجية، بل تدفع إلى استغلال الأنظمة الاقتصادية لتحقيق مكاسب فردية على حساب المصلحة العامة.

ثانيا-الأسباب السياسية:

تختلف الأسباب السياسية المؤدية إلى ظهور الفساد من مجتمع إلى آخر، إلا أنه يمكن حصر أهم الأسباب التي تنفرد بها الدول العربية والنامية بشكل عام فيما يلي:

-انعدام الرقابة الشعبية والإدارية في مؤسسات المجتمع المدني.

-غياب حس الإنتماء الوطني.

[32] بوادي حسنين المحمدي، الفساد الإداري لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 19.

-التحرر الاقتصادي المتدرج.[33]

يُعد تركّز السلطة في أيدي قلة من النخب السياسية والاقتصادية سبباً رئيسياً في تفشي الفساد، إذ يؤدي ذلك إلى تقليل آليات الرقابة والشفافية، وتحويل الدولة إلى أداة لخدمة مصالح هذه النخب على حساب المصلحة العامة[34]، كما يؤدي غياب استقلال القضاء إلى فقدان العدالة والمساءلة، إذ تتأثر العملية القضائية بالتدخلات السياسية، مما يتيح للإفلات من العقاب ويشجع على استمرار الفساد[35]، انتشار الفساد داخل المؤسسات السياسية نفسها، مثل البرلمانات والأحزاب، حيث تصبح هذه المؤسسات أدوات لتعزيز مصالح النخبة بدلاً من تمثيل إرادة المواطنين، مما يضعف ثقة المجتمع بمؤسسات الدولة ويعزز استمرار الفساد.[36] وبناءا على ما سبق فإن غياب الرقابة الشعبية والإدارية وعدم وجود مؤسسات مجتمع مدني فاعلة يعدان من أهم العوامل السياسية التي تسمح بانتشار الفساد في الدول النامية.

ثالثا-الأسباب الإدارية :

هي أسباب داخلية تكون ناشئة من داخل النظام نفسه سواء كان جها از إداريا أو على مستوى الإدارة العامة ككل، حيث ترجع بعض مظاهر الفساد الإداري إلى غموض القوانين والتعليمات وعدم وضوح الإجراءات داخل الأجهزة الحكومية، وهذا الغموض قد يكون لدى الموظف العام أو لدى المواطن العادي.

فغموض القوانين والتعليمات قد يدفع الموظف العام إلى تفسيرها بشكل يختلف عن ما ترمي إليه بشكل غير مقصود أو متعمدا للاستفادة من هذا الغموض لتحقيق المصلحة

---

[33] عبد الله بن حاسن الجابري ،الفساد الاقتصادي ،أنواعه أسبابه،آثاره وعلاجه مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي،جامعة الأزهر،ع 21 ،2003،ص 16-17

[34] جميلة فؤاد، السلطة والفساد في العالم العربي، دار النهضة، ط1، 2021، ص. 120-123

[35] مصطفى النجار، القضاء ودوره في مكافحة الفساد، دار البيان، ط1، 2017، ص. 72-75

[36] فاطمة حسين، الفساد والمؤسسات السياسية، دار النهضة، ط1، 2020، ص. 102-105.

الخاصة على حساب المصلحة العامة. وفي المقابل قد يساهم الغموض في التعليمات والإجراءات في إرباك المتعامل مع الجهاز الحكومي من المواطنين، مما يجعلهم فريسة سهلة للاستغلال من قبل ضعاف النفوس من الموظفين بطلب الرشوة أو غيرها من المظاهر، لانجاز معاملاتهم تقديم الخدمات لهم في المقابل، خاصة إذا ما ترافق مع غموض القوانين والتعليمات عامل إداري آخر كضعف الرقابة الإدارية وقصورها أو تدني رواتب الموظفين وارتفاع مستوى المعيشة، أو غياب قواعد عمل وإجراءات مكتوبة ومدونات السلوك للموظفين... إلخ. كما تتسم الإدارة العربية بالمركزية الشديدة وسيطرة القيادة الفردية، الأمر الذي يتسبب في اتساع سلطة اتخاذ القرار ونطاق التقدير الشخصي، بما يساهم في التشجيع على الممارسات الفاسدة دون رقيب في ظل غياب المساءلة العامة.[37]

رابعا-الأسباب الاجتماعية:

حين اتسعت دائرة الفساد والفاسدين في كثير من الدول النامية، ظهر التفسير البيئي للفساد ولممارساته، الذي يعزو الأسباب إلى العوامل المحلية والظروف البيئية المجتمعية التي تحيط بالمنظمات والعاملين بها، فسلوكيات الفساد لا تنطلق من خواء وإنما نتيجة عوامل اجتماعية محيطة بها، منها:

-تفشي الفقر والبطالة في المجتمع.

-غموض القوانين الضريبية وتعقدها.

-نمطك العلاقات الاجتماعية في الدولة .

[37] الحراحشة عبد المجيد حمد، الفساد الإداري، رسالة ماجيستر، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك، 2014م، ص35.

-تدني مستوى مساءلة الضالعين في الفساد[38] .

يمكن أن يُعزى تفشي الفساد إلى ضعف الوعي الثقافي والقيمي داخل المجتمع، حيث يؤدي تراجع القيم الأخلاقية والوعي بخطورة الفساد إلى تقبل السلوكيات الفاسدة كأمر عادي أو ضروري لتحقيق المصالح الشخصية[39]، مما يسهل انتشار الفساد على نطاق واسع، كما تلعب العلاقات القبلية والعشائرية دوراً حاسماً في تعزيز الفساد، إذ يفضل الأفراد دعم أقاربهم وأفراد قبائلهم بغض النظر عن القوانين، مما ينشر المحسوبية ويقوض مبدأ العدالة، ويُعتبر ضعف النظام التعليمي وانتشار الأمية من العوامل المؤثرة،[40] لأن نقص المعرفة والوعي بحقوق وواجبات المواطنين يقلل من قدرتهم على مساءلة المسؤولين ومحاسبتهم، وهذا يسمح باستمرار الفساد دون رقابة مجتمعية[41]، كل هذه العوامل تتضافر لتشكيل بيئة اجتماعية ملائمة لانتشار الفساد واستمراره في كثير من المجتمعات النامية.

خامسا-ضعف المنظومة القضائية:

يُعد ضعف النظام القضائي أحد الأسباب الجوهرية التي تُسهم في تفشي الفساد، إذ إن غياب استقلالية القضاء، وتدني كفاءته، وانتشار المحسوبية داخل أجهزته، يجعل من الصعب معاقبة المفسدين أو ردعهم، كما أن تأخر البت في القضايا، وغياب الشفافية في المحاكمات، يؤدي إلى ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب، مما يكرس السلوكيات الفاسدة،[42] فالقضاء هو الحصن الأخير لحماية القانون، وإذا اختل أداؤه يصبح الفساد منظومة راسخة يصعب تفكيكها.

---

[38] رشيد درغال ،الفساد الاقتصادي وعلاجه في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الإحياء، جامعة باتنة1، ع 15،ص 283-286.

[39] محمد عبد الله، الفساد والقيم المجتمعية، دار التنوير، ط1، 2020، ص. 94

[40] سمير أحمد، السياسة والفساد في الدول النامية، دار الثقافة، ط2، 2018، ص. 88

[41] أحمد المنصوري، تأثير التعليم على محاربة الفساد، دار الفكر العربي، ط1، 2019، ص. 45-47.

[42] خالد عبد الله الجابري، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، دار الكتب القانونية، ط1، 2017، ص 132.

سادسا–غياب الإعلام الحر والمستقل:

يلعب الإعلام دورًا محوريًا في فضح قضايا الفساد ومحاسبة المسؤولين، لكن غياب إعلام حر ومستقل يجعل الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي محدودة، في الأنظمة التي تُقيد فيها حرية التعبير وتُفرض الرقابة على الصحف، يُمنع تداول معلومات حساسة حول قضايا الفساد، وبالتالي لا يتمكن المواطن من مساءلة المسؤولين،[43] كما أن الإعلام الموجه قد يساهم في تلميع الفاسدين بدلاً من فضحهم، مما يكرس غياب المساءلة المجتمعية.

سابعا–ضعف التربية والتعليم:

إن غياب التربية الأخلاقية في المناهج التعليمية، وتراجع دور المدرسة في ترسيخ القيم والمبادئ، يُعد عاملاً من عوامل تفشي الفساد، حين لا يتم تعزيز مفاهيم النزاهة، والشفافية، والمسؤولية في المراحل التعليمية، ينشأ جيل لا يعير أهمية للأمانة ولا يميز بين المال العام والخاص، كما أن ضعف الوعي القانوني والمدني لدى الطلبة يجعلهم عرضة للممارسات الفاسدة دون إدراك خطورتها على المجتمع والدولة.[44]

ثامنا–ضعف الرقابة والمساءلة:

غياب الهيئات الرقابية الفعالة أو ضعف أدائها يعد من أبرز الأسباب التي تتيح للفاسدين الاستمرار في تجاوزاتهم دون خوف من العقوبة، في كثير من الدول تكون الأجهزة الرقابية

[43] الطاهر زروق، الفساد في الوطن العربي: الأبعاد والآثار والحلول، دار الهدى، الجزائر، 2019، ص 75.
[44] عبد الحكيم الشريف، الفساد الإداري والمالي: الأسباب والعلاج، دار المسيرة، عمان، 2014، ص 60.

خاضعة للسلطة التنفيذية أو مرتبطة بها، مما يفقدها الاستقلالية والنزاهة[45]، وبالتالي لا تستطيع القيام بدورها في الكشف عن التجاوزات المالية أو الإدارية، كما أن تقاريرها قد يتم تجاهلها دون اتخاذ أي إجراء قانوني ضد المتورطين.

ومن هنا نستخلص أن هذه الأسباب تتداخل فيما بينها وتساهم في خلق بيئة خصبة للفساد، مما يتطلب إجراءات شاملة من جميع المستويات للحد من هذه الظاهرة.

المبحث الثاني: ماهية المنظمة الشفافية الدولية ونشأتها

في عالم يشهد تحولات اقتصادية وسياسية سريعة، يظل الفساد إحدى التحديات الكبرى التي تواجه المجتمعات الدولية، لقد بات الفساد عائقًا رئيسيًا أمام التنمية المستدامة، حيث يضر بالتنمية الاقتصادية، ويقوض حقوق الإنسان، ويؤثر على استقرار الحكومات، في هذا السياق، تبرز الحاجة الملحة إلى منظمات تساهم في التصدي لهذه الظاهرة من خلال نشر الوعي، وتعزيز الشفافية، وتحفيز الحكومات والمؤسسات على تبني سياسات فاعلة لمكافحة الفساد.

الشفافية والمساءلة أصبحت من المبادئ الأساسية التي تعتمد عليها المجتمعات الحديثة لتحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد، وتعد المنظمات العالمية التي تركز على تعزيز هذه المبادئ من الركائز الأساسية لبناء نظم حكم أكثر استدامة، إن استهداف هذه الظاهرة من خلال تطوير أساليب مكافحة فعالة يتطلب تضافر الجهود بين الحكومات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، لخلق بيئة نزيهة تحقق المساواة وتكافؤ الفرص.

[45] محمود عبد العزيز، الرقابة والمساءلة في الأنظمة السياسية المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2013، ص 104.

المطلب الأول: تعريف المنظمة الشفافية الدولية ونشأتها

أولا–تعريف المنظمة الشفافية الدولية:

تعتبر هذه المنظمة من أكبر المنظمات الدولية غير الحكومية وأكثرها نشاطا وفعالية في رصد ومكافحة الفساد على المستوى العالمي، فهي تجسد التعبير المؤسساتي عن حركة عالمية لمكافحة الفساد الذي أضحى ظاهرة عالمية تعوق تحقيق أهداف التعاون الدولي في كافة المجالات، وبالتالي يتعين محاربته ومقاومته من أجل القضاء عليه بكل السبل.

من خلال تقاريرها وأبحاثها، تسهم المنظمة في تشكيل الضغط الدولي لتحفيز الحكومات على تحسين ممارساتها الإدارية، وتطوير أنظمة رقابية قوية، مما يؤدي إلى تقليل الفرص المتاحة للفساد. إذًا، تعتبر الشفافية الدولية عنصرًا حاسمًا في جهود مكافحة الفساد على المستوى العالمي، وتعمل على تعزيز القيم الديمقراطية والإدارية التي تساهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً وشفافية.[46]

وتعتبر المنظمة الشفافية الدولية من أبرز المنظمات غير الحكومية العالمية التي تسعى إلى مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة في مختلف الأنظمة السياسية والإدارية، وقد عرّفها الباحث جوزيف ناي بأنها "تحالف عالمي يعمل على الحد من الفساد من خلال البحوث، والتوعية، والدعوة لسياسات إصلاحية تعتمد على إشراك المواطنين في الحكم الرشيد، وتوجيه الحكومات والمؤسسات نحو تحقيق الشفافية والمساءلة"[47]، ويؤكد ناي على أن المنظمة لا تكتفي برصد الفساد، بل تسهم في بناء ثقافة مؤسساتية تعزز مناخ الثقة بين الدولة والمجتمع.

---

[46]لخميسي سليمان، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مجلة الفقه و القانون، العدد 09، 2013م، ص 67.

[47]جوزيف ناي، السلطة الناعمة والحوكمة العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011، ص 144

وفي تعريف آخر قدّمه الباحث ديفيد ليويس، فإن منظمة الشفافية تُوصف بأنها "منصة دولية متعددة الأطراف، تُعنى بإنتاج المعرفة حول الفساد وتوفير أدوات لقياسه، مثل مؤشر مدركات الفساد، إلى جانب تنفيذ مشاريع ميدانية في أكثر من مئة دولة، تركز على تحسين أنظمة الحوكمة وبناء قدرات المجتمعات المحلية لمجابهة الفساد".[48] ويبرز هذا التعريف الجانب العملي والتطبيقي لعمل المنظمة، ويبيّن كيف أنها تتجاوز الطابع النظري إلى تدخلات ملموسة في الميدان.

يمكن استنتاج أن المنظمة الشفافية الدولية تمثل إحدى أبرز المنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع أنحاء العالم.

ثانيا–نشأتها:

ترجع فكرة إنشاء منظمة دولية لمكافحة الفساد إلى الألماني بيتر آيجن Peter Eigen المدير السابق للبنك الدولي، فقد أكسبته خبراته الطويلة في العمل في أفريقيا وأمريكا الجنوبية حساسية خاصة ووعيا بالتأثير الهدّام للفساد، لذلك حاول التنويه بخطورته من خلال مؤسسة البنك الدولي غير أنه اصطدم بعراقيل وصعوبات جمّة خاصة من طرف الدول الكبرى المهيمنة على المؤسسة المالية الدولية التي تجاهد من أجل المحافظة وأيضا زيادة نفوذها في الدول النامية تحت مبرر عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعلى هذا الأساس يجب على الدول المانحة القبول بالأمر الواقع وعدم المساءلة وتتبع مصير الأموال والاكتفاء بوجوب التنويه بانجاز المشاريع التنموية.

نشأت منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) في عام 1993 من قبل مجموعة من الأفراد الذين كانوا يعملون في مجال مكافحة الفساد وحقوق الإنسان،

[48] ديفيد ليويس، المنظمات غير الحكومية والتنمية الدولية، دار بلومزبري، ط2، 2016، ص 203.

وكان من بينهم بيتر إيغلاند، المحامي والخبير في مجال الفساد، والذي كان لديه رؤية لإيجاد منظمة دولية تكون مهمتها مواجهة الفساد من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية والشركات، تأسست المنظمة في برلين، ألمانيا، وتوسعت سريعًا لتصبح واحدة من أبرز المنظمات غير الحكومية التي تعمل على محاربة الفساد في العالم.[49]

وفي نهاية 1997 تم تأسيس 38 فرعا للمنظمة في دول العالم ، وفي سنة 1999 أنشئ مايعرف (فهرس الراشدين) وهو اتفاق بين البنوك والمصارف الخاصة الكبرى في العالم وتعمل على الحد من تبييض الأموال والعمل على المساعدة في كشف قضايا الفساد .

كما وضعت سنة 2000 ميثاق يسمى (ميثاق الإستقامة) ويتضمن مبادئ العمل من أجل مكافحة الرشوة في القطاع العام وهذا بالاعتماد على الشفافية والوضوح في المشاريع العامة ،وابتداء من سنة 2000بدأت المنظمة تصدر تقارير سنويةحول معدلات الفساد في دول العالم باعتماد على جملة من الآليات ومنه ا مؤشر مدركات الفساد.

وفي سنة 2002 تحولت إلى أكبر منظمة دولية غير حكومية وتضم أكثر من 400 فرع لها في دول العالم وتهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف[50].

المنظمة تروج لمفهوم الحوكمة الرشيدة التي تعني إدارة الشؤون العامة بطريقة تضمن العدالة والشفافية والمساواة في التعامل مع المواطنين، كما تسعى الشفافية الدولية إلى تعزيز التشريعات الوطنية والدولية التي تحارب الفساد وتدعم الأنظمة الديمقراطية، في هذا السياق، تتعاون مع الحكومات والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص لتحقيق التغيير المنشود.

---

[49] المرجع السابق ، ص 71.

[50] محمد لموسخ، مرجع سابق، ص2-3.

وقد عبّرت الشفافية الدولية في كل تقاريرها السنوية بأن اهتمامها بظاهرة الفساد يعود إلى أسباب متعددة أهمها:

- البعد الإنساني: على اعتبار أن الفساد ينتهك حقوق الإنسان ويهدد جهود عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- البعد الأخلاقي: وذلك أن الفساد يقوض قيم المجتمع ويعوق تكامله وتفاعله على نسق أخلاقي متكامل.
- أسباب عملية تتجسد في كون الفساد في حقيقته يعوق عمليات وفعاليات السوق في إطار الواقع العملي ومن ثم يحول دون أن يحصل المستحقون على ما ينبغي أن يحصلوا عليه من منافع وحقوق.[51]

تعتبر منظمة الشفافية الدولية واحدة من أكثر المنظمات تأثيرًا في مجال مكافحة الفساد، حيث تعمل على المستويين المحلي والدولي لتوفير حلول عملية لتهديد الفساد على مستويات مختلفة، من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية، وتوظيف استراتيجيات مبتكرة لمكافحة الفساد في شتى أنحاء العالم.

[51] عويد غزوان رفيق، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية، مجلة النزاهة و الشفافية للبحوث و الدراسات، العدد 09، العراق، 2016م، ص 81.

المطلب الثاني: أهدافها وتمويلها

أولا-أهدافها:

تسعى منظمة الشفافية الدولية إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجاز أهمها على النحو التالي:

-اختراق جدار الصمت الذي يحيط بقضايا الفساد في الدول، لأنه غالبا ما يتورط فيها النظام السياسي مما يجعل الأمور أكثر حساسية.

-زيارة الوعي لدى الرأي العام نتيجة لتفشي ظاهرة الفساد وما نتج عنها من أضرار تؤدي إلى تأخر التنمية في جميع المجالات خصوصا التربية والتعليم والرعاية الصحية ومجال البنية التحتية.

تهدف المنظمة إلى بناء شبكة دولية من المنظمات والأنشطة التي تساهم في نشر الوعي حول مشكلة الفساد، وتوفير الأدوات والموارد التي تساعد الحكومات والشركات والمجتمعات المدنية على مكافحة هذه الآفة. ويعد مؤشر الفساد الذي تصدره المنظمة سنويًا من أبرز تقاريرها، حيث يقيم الدول بناءً على مستوى الشفافية والمكافحة الفعالة للفساد في القطاع العام.

-تكريس الشراكة الإستراتيجية مع عدد من المؤسسات والهيئات.

-الوصول إلى قاعدة أوسع من المواطنين لتحسين الأوضاع.

-مراقبة الاتجاهات الدولية[52] .

[52] سليمان لخميسي ،دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مجلة الفقه والقانون، ع 09، يوليوز2013، ص73-74.

–تشكيل ائتلافات ضد الفساد بجمع كل الأطراف المختلفة وتعبئة في الوقت ذاته كل الموارد الضرورية من أجل مكافحته.

–الاهتمام بمبادئ الديمقراطية والمشاركة واللامركزية والشفافية والمساءلة على المستوى المحلي وتجاوز الانتماءات الحزبية الضيّقة في الإدارة والحكم.

–لفت انتباه الصحافة ووسائل الإعلام لقضايا الفساد من أجل تنوير الرأي العام المحلي والعالمي.

–العمل على زيادة الرقابة المركزية على المستوى المحلي والعالمي.

–محاولة إدراك واقع الفساد في العالم وذلك من خلال تشكيل تحالف عالمي لمكافحته. – لفت انتباه الصحافة ووسائل الإعلام لقضايا الفساد من أجل تنوير الرأي العام المحلي والعالمي من خلال الاعتماد على مبدأ الشفافية والنزاهة والآثار المترتبة على تلك الآفة على مستوى الاقتصاد الوطني.

–خلق مناخ قادر على المزيد من التعاون والشفافية في مكافحة الفساد.[53]

المنظمة الشفافية الدولية تلعب دورًا حيويًا في نشر الوعي حول الفساد وتوفير الأدوات الضرورية لمكافحته، ما يجعلها أحد الركائز الأساسية في تعزيز الحوكمة الرشيدة والنزاهة العالمية، من خلال أهدافها المتنوعة، تساهم المنظمة بشكل ملحوظ في بناء مجتمعات أكثر شفافية ومساواة، مما يساعد في تحسين جودة الحياة وتقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.

[53]راجع محمد لموسخ، مرجع سبق ذكره، ص 4.

ثانيا –تمويلها:

تعتمد المنظمة في تمويل أنشطتها على التبرعات والإعانات التي يقدمها عدد لابأس به من الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، والمؤسسات الاقتصادية كالبنك الدولي وشركات (بوينج، جنرال موتورز، كوداك) ولا شك أن هذه المؤسسات ترى أن هذا التمويل يحقق عوائد متعددة الأبعاد، فمن ناحية يظهر اهتمامها بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية كنوع من الدعاية لها، ومن ناحية أخرى فإن محاربة الفساد يمكن أن يحقق لها عوائد اقتصادية، تتمثل في توفير تكلفة العمولات والرشاوى التيتضطر لتقديمها لكبار المسئولين، لتمرير بعض الصفقات، وفوق كل هذا وذاك المساهمة في تدويل وسيطرة النموذج الغربي، وخلق مجموعة من التشابكات تؤدي إلى اضطرار كافة الدول للخضوع له كآلية من آليات النظام العالمي الجديد، فضلا عن استخدام مثل هذه المنظمة وتقاريرها عن الفساد، كورقة ضغط على بعض الدول لتمرير قوانين تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسيات أو المؤسسات الدولية.[54]

ويُنظر إلى هذا التمويل على أنه يُحقق مصالح متبادلة، فمن جهة تحظى المنظمة بالموارد اللازمة لتنفيذ مبادراتها ومراقبة الفساد عبر العالم، ومن جهة أخرى، تستخدم الجهات الممولة دعمها كوسيلة لتعزيز سمعتها الأخلاقية، وكأداة ضغط غير مباشرة لتوجيه السياسات الاقتصادية والقانونية في الدول المستهدفة، وتُظهر تقارير المنظمة المالية المنشورة أن نسبة كبيرة من تمويلها تأتي من الجهات المانحة الغربية، وهو ما أثار جدلاً في بعض الدراسات حول حيادية تقاريرها، خصوصًا في الحالات التي تُستخدم فيها نتائج مؤشر مدركات الفساد للضغط السياسي، وقد أكدت دراسة نُشرت في "مجلة الشفافية والحوكمة" أن هيمنة بعض الممولين الكبار يمكن أن تؤثر بشكل غير مباشر في

[54] بن عودة حورية ،الفساد وآليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس،2015-2016م، ص 238.

الأولويات الاستراتيجية للمنظمة"[55]، كما أشار الباحث عبد الرحمن الشهبوني في كتابه الشفافية والمنظمات الدولية إلى أن التمويل الأجنبي قد يكون سلاحًا ذا حدين، داعيًا إلى تطوير آليات تمويل محايدة تضمن الاستقلال الحقيقي للمنظمة الشهبوني.[56]

من خلال تحليل مصادر تمويل منظمة الشفافية الدولية، يمكن استخلاص أن التمويل يمثل عاملًا حاسمًا في تمكين المنظمة من أداء دورها في رصد ومحاربة الفساد على المستويين المحلي والدولي، إلا أن هذا التمويل يطرح في الوقت ذاته إشكالات تتعلق بمدى استقلالية المنظمة وحياديتها.

المطلب الثالث: آلية تقييم منظمة الشفافية الدولية للفساد في الدول الأعضاء وشروط العضوية في المنظمة

أولا: آلية تقييم منظمة الشفافية الدولية للفساد في الدول الأعضاء

تقوم منظمة الشفافية الدولية بتقييم مستوى الفساد في الدول من خلال مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index – CPI)، وهو أحد الأدوات الأكثر استخدامًا لقياس مدى انتشار الفساد في القطاع العام حول العالم، وتعتمد المنظمة في إعداد هذا المؤشر على تجميع بيانات من مؤسسات دولية متخصصة، مثل البنك الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤسسة برتلسمان وغيرها، ولا تُقاس مستويات الفساد بناءً على وقائع ملموسة فقط، بل يتم الاعتماد على تصورات الخبراء ورجال الأعمال بشأن مدى تفشي الفساد في الجهاز الحكومي والإداري للدولة.

يتم تحليل هذه التصورات ومقارنتها عبر منهجية إحصائية دقيقة، وتُمنح كل دولة درجة تتراوح بين 0 (يعني فساداً شديداً) و100 (يعني شفافية عالية). وتقوم المنظمة سنويًا

[55] مجلة الشفافية والحوكمة، العدد 7، 2022، ص. 115

[56] عبد الرحمن، الشفافية والمنظمات الدولية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2021، ص. 86.

بنشر نتائج المؤشر إلى جانب ترتيب الدول، ما يتيح تقييم الأداء عبر الزمن والمقارنة بين الدول. كما تشجع المنظمة الدول على تحسين ترتيبها عبر إصلاحات قانونية وإدارية تهدف إلى الحد من الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة،[57] وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقييم لا يشمل فقط الدول الأعضاء في المنظمة، بل جميع الدول التي توفرت بشأنها معطيات كافية، مما يجعل المؤشر عالميًا بامتياز.

ركزت أغلب جهود قياس منظمة الشفافية الدولية في تقدير حجم الفساد على وضع مقاييس حول إدراكه، حيث يعُد قياس الفساد من الصعوبة بمكان، نظراً لعدم وجود تعريف جامع مانع له، فضلاً عن تعدد مظاهره وغياب الإحصائيات الدقيقة وعدم توافر المعلومات، الأمر الذي يجعل قياسه– بشكل عام– غير دقيق. ولا يقدح من ذلك ما تم بذله من جهود لوضع مناهج لقياسه، حيث اتجهت معظم الجهود لقياس الفساد المالي نظراً لتداعياته السلبية على التنمية الإقتصادية الشاملة في العالم، إذ إنه يؤثر سلباً على جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول، وتقيس المنظمة الفساد عبر تقدير حجم الدخول غير المشروعة بطريقتين للتقدير:[58]

أ– الطريقة الأولى:

تعتمد هذه الطريقة على إستخدام البيانات الإقتصادية الكلية على تقدير حجم الدخول الناتجة عن ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي أو الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي GDP، وإذا كان الإقتصاد غير الرسمي[59] أو الخفي[60] يتعايش مع الإقتصاد الرسمي في العديد من الدول المتقدمة والنامية، فإنه يعُد سبباً محفزاً على الفساد. فقد يرى صاحب

[57] د. سدوزي عددلي ناشد، الإتجدار فدي البشر بين الإقتصاد الخفي والإقتصاد الرسمي، دار المطبوعات الجامعية ،2012، ص5 وما بعدها.

[58] Leona Mariger : Recherche Sur les Méthodes Quantitatives des Organisations Internationals, Paris, 2004, P.P 151- .251

[59] د. صفوت عبد السلام، الإقتصاد السري، دار النهضدة العربيدة ،2002، ص6.

[60] الإقتصاد غير الرسمي: هو جميع الأنشطة الإقتصادية غير المسجلة في حسابات الناتج القدومي، والتدي لا تراقبها أجهزة الدولة. وفي مصر تأخذ أشكالاً عديدة أخطرها عمليات التصنيع التي تتم بعيداً عدن معدايير الأمان والجودة.

النشاط الإقتصادي إن إجراءات التسجيل ستكلفه أوراق تسجيل وأموالاً إضافية (ارتفاع تكلفة المعاملات)، نظرا لما قد تتطلبه من رشاوي إلى جانب التكاليف القانونية، وهو الأمر الذي يجعله لا يسجل نشاطه الإقتصادي لتفادي هذه التكلفة مفضلاً البقاء في الظل، وما يترتب على ذلك من ضياع إيرادات هامة للدولة.

ب- الطريقة الثانية:

وترتكز هذه الطريقة في قياس الفساد على البيانات المجمعة عن الجرائم المسجلة من جرائم الأموال، مثل جرائم الرشوة والاستيلاء على المال العام وإستخدام الوساطة والنفوذ والكسب غير المشروع والإثراء بلا سبب على حساب الغير. ويتم معرفة هذه البيانات عن طريق الأجهزة المتخصصة بالتحقيق وأجهزة الرقابة مثل: وزارة العدل والأجهزة الرقابية، وجرائم التهرب الضريبي والجمركي بواسطة مؤسسات الضرائب وجدير بالذكر أن هذه الطريقة تعد من أشمل وأدق الطرق في قياس وتقدير حجم الفساد في الدول، بل ومعرفة أنواعه بتحليله تبع اً لنوع الجريمة المقترفة.[61]

ثانيا-الشروط العضوية في المنظمة:

وتتمثل في شروط تختلف عن سائر المنظمات الدولية الأخرى فيما يتعلق بعرض طلب الحصول على العضوية.

وتتطلب منظمة الشفافية الدولية توافر شروط معينة حتى تتناول الدول في تقارير مؤشرات الفساد التي تصدرها.

[61] د. سدعيد عبدد الخدالق محمدود، غسديل الأمدوال والإقتصداد الخفدي، كتداب الأهرام الإقتصادي، العدد 140، أول سدبتمبر 1999، ص5.

وحالياً تصدر المنظمة تقارير مؤشرات الفساد ل 180 دولة من أصل 206 دولة، ويذكر أن أول تقرير لمؤشرات الفساد صدر من المنظمة عن مصر كان في عام 1995 وكانت مصر تحتل فيه الترتيب 68 من أصل 98 دولة في ذاك الوقت.[62]

وتتمثل هذه الشروط التي تتطلبها منظمة الشفافية الدولية لإدراك الدول في تقارير مؤشرات الفساد:

لابد من توافر شرطان لكي تتناول تقارير منظمة الشفافية الدولية الدول في تقارير مؤشرات الفساد وهما[63] :

أولا–محاربة القانون المؤسس للدولة الفساد بكاف صوره:

ويقصد بالقانون المؤسس "دستور الدولة" ومدى نص الدستور على محاربة الفساد بكل صوره، بإعتباره الأساس الدستوري لكافة القوانين الوطنية التي تكافح الفساد .

وجدير بالذكر أن دستور جمهورية مصر العربية صدر بعد الاستفتاء عليه في 14، 15 يناير 2014 متضمناً في الفصل السابع منه، والذي يوضح مهام واختصاصات الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية ومكافحة الفساد.

وتنص المادة (218) من دستور 2014 على: " تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية المختصة بذلك.

وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع

[62] سوزان روزاكرمان- ترجمة: فؤاد سورجى: الفساد والحكم، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2003م، ص303.
[63] Edward Matson : Rights of Member States of International Organizations, Washington , 2002, PP. 212 :214

ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون"[64] .

وتعد من هذه الأجهزة والهيئات: هيئة الرقابة الإدارية– الجهاز المركزي للمحاسبات وغيرها من الهيئات والأجهزة الأخرى.

ومن نافلة القول أن هذا النص لم يكن موجوداً في دستور 1971، ولكن تم استحداثه في دستور 2014 نظراً للحاجة الماسة لمحاربة الفساد بعد ثورتين عظيمتين في مصر، هما ثورتين 25 يناير، 30 يونيو، الذي كان أحد أهم أسبابهما إنتشار الفساد بكافة صوره. مما استدعى وجود مؤسسات متخصصة في مكافحة الفساد في مصر، وتأكيداً على إندماج مصر في المنظومة العالمية لمكافحة الفساد، وتأثير ذلك على عملية الإصلاح الشامل والتنمية المستدامة 2030، وتصنيف مصر في مكافحة الفساد دوليا وتأثير ذلك على جذب الاستثمار الأجنبي، على نحو ما سوف يتم بيانه .

ثانيا: السماح بتأسيس الجمعيات الأهلية العاملة في مراقبة الفساد وأداؤه

جاءت المادة (55) من دستور 1971 وقررت حق تكوين الجمعيات، ونصت على أن: "للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام التجمع أو سرياً أو ذا طابع عسكري"[65] .

ثم جاء دستور مصر 2014 ونص على ذات الحق في المادة (75) منه على أن: "للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار.

---

[64] د. خالد سرى صيام: دور الهيئة العامة للرقابة المالية في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ،2010م، ص 71.

[65] حسين جابر عبد الحميد الخاقاني: الفساد الإقتصادي وأثاره على عملية التنمية الإقتصادية في البلدان النامية، أطروحة رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العراق ،1429ه، 2008م، ص 28.

وتمارس نشاطها بحرية، ولا يجوز للجهات الإدارية التدخل في شئونها، أو حلها أو حل مجالس إدارتها أو مجالس أمنائها إلا بحكم قضائي.

ويحظر إنشاء أو استمرار جمعيات أو مؤسسات أهلية يكون نظامها أو نشاطها سرياً أو ذا طابع عسكري أو شبه عسكري، ولا يجوز حل الأحزاب إلا بحكم قضائي وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون"[66] .

وقد بلغ حجم الجمعيات الأهلية العاملة في مراقبة الفساد وأداؤه في مصر عام 2017 (7 جمعيات) تشمل مراقبة الفساد بجميع أنواعه (السياسي- الإجتماعي- الإداري والمؤسسي- الأخلاقي) حسب البيانات المتاحة في وزارة التضامن الإجتماعي.

تُتيح منظمة الشفافية الدولية الانضمام إلى عضويتها من خلال ما يُعرف بـ"الفروع الوطنية" (National Chapters)، وهي منظمات مستقلة تُنشأ في الدول الراغبة بالانضمام، وتلتزم برسالة المنظمة الأم في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، ومن أهم شروط العضوية أن تكون الجهة المتقدمة مستقلة تمامًا عن الحكومة والجهات السياسية، وأن تتبنى القيم الأساسية للمنظمة مثل النزاهة، المساءلة، الشفافية، واحترام حقوق الإنسان، كما يجب أن تكون المنظمة المرشحة مسجلة قانونيًا في بلدها، وتملك القدرة المؤسسية على تنفيذ برامج تتوافق مع أهداف الشفافية الدولية.[67]

يشترط أيضًا أن لا تكون للفرع أي صلات بممارسات أو أشخاص ثبت تورطهم في قضايا فساد، وأن تقدم خطة عمل واضحة تُبيّن كيف ستساهم في محاربة الفساد على المستوى المحلي، وبعد تقديم طلب العضوية، تخضع المنظمة المتقدمة لمراجعة دقيقة من قبل مجلس إدارة الشفافية الدولية، وقد تُمنح العضوية الكاملة أو المؤقتة حسب التقييم[68].

---

[66] د. جون سوليفان: أدوات سياسية لمكافحة الفساد، خبرات عالمية، العدد 13، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص 87.

[67] أنطوان عسرة، مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ،مجلة المستقبل العربي، العدد 310، ديسمبر 2004م، ص 34.

[68] Edward Matson : Rights of Member States of International Organizations, Washington , 2002, PP. 212 :214

ومن المهم أن تلتزم الفروع بنظام الحوكمة الداخلي والضوابط الأخلاقية المعتمدة من قبل المنظمة الدولية، مع إمكانية تعليق أو سحب العضوية في حال خُرقت تلك المبادئ.

نستخلص من هذا أن منظمة الشفافية الدولية تمثل ركيزة أساسية في الجهود العالمية لمكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية في مختلف القطاعات، من خلال مؤشر مدركات الفساد، توفر المنظمة أداة فعالة لقياس تصورات الفساد وتوجيه السياسات العامة في الدول نحو مزيد من الإصلاح والرقابة، كما أن شروط العضوية الصارمة تُعزز من مصداقية المنظمة واستقلاليتها، وتضمن التزام الفروع الوطنية بمبادئها، ويؤكد هذا كله على الدور المحوري الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في دعم الحوكمة الرشيدة، وتفعيل دور المواطن في مراقبة الشأن العام، وبناء مجتمعات أكثر عدالة وشفافية، لذلك تبقى الشفافية الدولية نموذجًا عالميًا يُحتذى به في محاربة واحدة من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمعات المعاصرة.

خلاصة الفصل:

بعد تناولنا للإطار المفاهيمي للفساد ومنظمة الشفافية الدولية، يمكن القول إن الفساد يمثل ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد، تتجلى في صور ومظاهر مختلفة، ويُعزى ظهوره إلى أسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وإدارية متشابكة. وقد تبيّن أن محاربة هذه الظاهرة لا يمكن أن تتم إلا من خلال وعي شامل بها، وفهم دقيق لأسبابها وتجلياتها، وهو ما يفرض الحاجة إلى مؤسسات رقابية ومجتمعية فعالة، وفي هذا السياقبرز دور منظمة الشفافية الدولية كهيئة رائدة في رصد وتقييم مستوى الفساد عبر العالم، من خلال أدوات معيارية أبرزها مؤشر مدركات الفساد، الذي أصبح مرجعًا مهمًّا في تصنيف الدول ومتابعة جهودها في مجال الشفافية.

لقد أظهر هذا الفصل أن مواجهة الفساد تتطلب تضافر جهود محلية ودولية، وتفعيل آليات الشفافية، والنزاهة، والمساءلة، كما أن الانخراط في عمل منظمات مثل الشفافية الدولية، والالتزام بتوصياتها، يمكن أن يكون خطوة فعالة نحو تعزيز الحوكمة ومحاصرة بؤر الفساد في مختلف القطاعات.

الفصل الثاني: أدوات وآليات عمل منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد

المبحث الأول: الأدوات والآليات التي نستعملها المنظمة الشفافية في مكافحة الفساد

المطلب الأول: أدوات وآليات مكافحة الفساد التي تستخدمها المنظمة

المطلب الثاني: الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

المطلب الثالث: مكافحة جريمة الفساد وفق منظور منظمة الشفافية الدولية

المبحث الثاني: جهود البنك الدولي في مجال مكافحة جريمة الفساد والوقاية منها

المطلب الأول: إسهامات البنك الدولي في مجال مكافحة جريمة الفساد

المطلب الثاني: مكافحة جريمة الفساد من منظور البنك الدولي

المطلب الثالث: التوصيات لتحسين فعالية المنظمة في مكافحة الفساد

المبحث الأول: الأدوات والآليات التي تستعملها المنظمة الشفافية في مكافحة الفساد

المطلب الأول: أدوات وآليات مكافحة الفساد التي تستخدمها المنظمة

تعتمد منظمة الشفافية الدولية على مجموعة من الأدوات والآليات لمكافحة الفساد تتمثل في: الكتاب المرجعي، نظام النزاهة الوطني، التقرير العالمي الشامل عن الفساد، مؤشر مدركات الفساد، مؤشر دافعي الرشاو ي.

أولا: الكتاب المرجعي: Source Book

هو تجميع وتصنيف وتبويب كم هائل من المعلومات عن ظاهرة الفساد ونشره في كتاب مرجعي. وهو أول عمل كبير له صبغة علمية تقوم به المنظمة وقد ترجم إلى عشرين لغة ولفت إليه الأنظار خاصة من جانب الأوساط العلمية والأكاديمية وساعد على رفع أسهم المنظمة في حربها على الفساد، ويعج الكتاب المرجعي على مواضيع ومداخلات من طرف خبراء تتعلق بالفساد أسبابه وآليات محاربة الظاهرة مع الأخذبعين الإعتبار طبيعة كل دولة ومنطقة.[69]

نستخلص أن الكتاب المرجعي يعد من أهم الأدوات التي تقدمها منظمة الشفافية الدولية للمجتمعات والحكومات لمعالجة قضية الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.

ثانيا : نظام النزاهة الوطني:N.I.S

[69] سليمان لخميسي، مرجع سابق، ص 78.

تم تطوير ونشر نظام النزاهة الوطني (NIS)– والذي يشمل مؤسسات الإدارة العامة الأساسية المسؤولة عن مكافحة الفساد في البلاد – من قبل منظمة الشفافية الدولية(TI) كجزء من نهج المنظمة الشامل لمكافحة الفساد. فبالرغم من عدم وجود أي مخطط مطلق لنظام فعال في مكافحة الفساد، هناك إجماع دولي متزايد حول الجوانب الأبرز والأفضل لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. يقدم نظام النزاهة الوطني تقييماً للأسس القانونية والأداء الفعلي للمؤسسات المتصلة بالنظام العام لمكافحة الفساد. هذه المؤسسات – أو "الركائز" تتضمن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، والقطاع العام، ومؤسسات الرقابة العامة الرئيسية (كالنيابة العامة المالية أو هيئة التفتيش القضائي)، وكذلك الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والقطاع التجاري، أي القوى الاجتماعية الرئيسية الناشطة في الميدان السياسي.[70]

يستند هذا النظام إلى فكرة أن النزاهة لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود منظومة متكاملة من المؤسسات والآليات التي تعمل بشكل متناغم لمنع الفساد والكشف عنه ومحاسبة مرتكبيه.

يتكوّن نظام النزاهة الوطني من عدد من الركائز الأساسية، تُعرف بـ"أعمدة النزاهة"، وتشمل: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، المؤسسات الرقابية، هيئات مكافحة الفساد، الإعلام، المجتمع المدني، القطاع الخاص، إضافة إلى المواطنين باعتبارهم ركيزة محورية، ويتم تقييم كل من هذه الأعمدة من حيث قدرتها على أداء دورها في محاربة الفساد، بناءً على معايير مثل: الاستقلالية، الموارد، الشفافية، المساءلة، ودورها العملي في الوقاية من الفساد.[71]

أهداف نظام النزاهة الوطني:

- تعزيز الشفافية في الأنشطة الحكومية والخاصة.

[70] http://transparency-lebanon.org/Ar/WhatWeDoDetails/، اطلع عليه بتاريخ : 2025/03/26م، 15:09 سا

[71] مذكرة ماجستير: فتيحة بومعراف، "دور نظام النزاهة الوطني في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد"، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2020م، ص 71.

- مكافحة الفساد على جميع المستويات، سواء في القطاع العام أو الخاص.
- تحقيق العدالة والمساواة في التعامل مع جميع المواطنين دون تمييز.
- تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة من خلال توفير بيئة من النزاهة والمساءلة.
- تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين استغلال الموارد العامة.[72]

يُعتبر نظام النزاهة الوطني من أهم الأدوات التي تساهم في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية والخاصة. من خلال تشريعات واضحة، وهيئات رقابية مستقلة، وآليات لحماية المبلغين عن الفساد.

ثالثا: مؤشر مدركات الفساد

أُطلق مؤشر مدركات الفساد سنة 1995 ليصبح إحدى أهم الإصدارات البحثية لمنظمة الشفافية الدولية وأبرز المؤشرات العالمية لانتشار الفساد في القطاع العام. ويعطي المؤشر لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لانتشار الفساد من خلال ترتيب الدول والأقاليم في مختلف أنحاء العالم. وقامت منظمة الشفافية الدولية سنة 2012 بمراجعة منهجيتها في إعداد المؤشر للسماح بمقارنة الدرجات من سنة إلى أخرى.

كشف مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 ، عن أن الفشل المتواصل لمعظم الدول في الحد من الفساد على نحو فعال يساهم في مفاقمة أزمة الديمقراطية في العالم. وأفادت باتريشيا موريرا، المديرة التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية: "في ظل ما نراه من تهديد للمؤسسات الديمقراطية حول العالم – غالبا على يد قيادات ذات توجه استبدادي أو شعبو ي– يتعين علينا أن نبذل جهدا أكبر لتعزيز الضوابط والتوازنات الديمقراطية ولحماية حقوق المواطنين." وأضافت موريرا قائلة: "ينخر الفساد في الأنظمة الديمقراطية شيئا فشيئا

[72] محمد لموسخ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مداخلة قدمت ضمن أعمال الملتقى الوطني الثاني حول "آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد"، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس، المدية، الج ازئر، يومي 5، 6 ماي 2009، ص 09.

ليؤدي في نهاية المطاف إلى حلقة مفرغة؛ يضعف فيها الفساد المؤسسات الديمقراطية وفي المقابل بسبب ضعفها تصبح أقل قدرة على مكافحته."[73]

ويستند مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 إلى 13 استطلاعا وتقييما للفساد أجراه خبراء لتحديد درجة انتشار الفساد في القطاع العام في 180 دولة وإقليما، عن طريق إسناد درجة تتراوح بين 0 (الأكثر فسادا) و100 (الأكثر نزاهة).

ويرتكز المؤشر على بيانات تم جمعها من خبراء ومؤسسات دولية، مثل البنك الدولي ووحدة الاستخبارات الاقتصادية، وفي سنة 2012 خضعت منهجية المؤشر لمراجعة شاملة لضمان إمكانية مقارنة نتائجه عبر السنوات، ويهدف هذا المؤشر إلى إلقاء الضوء على مكامن الضعف في الأنظمة الحكومية وتحفيز الدول على تبني إصلاحات فعالة لمكافحة الفساد، وتشير نتائج المؤشر في السنوات الأخيرة، كما في تقرير سنة 2018، إلى أن العديد من الدول لم تُحرز تقدمًا ملحوظًا، ما أدى إلى تعميق أزمة الثقة في المؤسسات الديمقراطية، وتزايد النزعات الاستبدادية والشعبوية، وهو ما حذرت منه المديرة التنفيذية السابقة للمنظمة باتريشيا موريرا، ويُعد المؤشر أداة ضغط عالمية لدفع الحكومات نحو مزيد من الشفافية والإصلاح المؤسسي.[74]

ومن هنا نستخلص أن مؤشر مدركات الفساد يعد أداة حيوية لدعم جهود مكافحة الفساد، فهو يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة على المستوى الدولي، ويضغط على الحكومات لتبني سياسات أكثر نزاهة وفعالية. كما يشكل مرجعًا هامًا للمستثمرين والمواطنين لفهم بيئة الأعمال في الدول المختلفة.

---

[73]- https://ar.wikipedia.org/wiki اطلع عليه بتاريخ :2025/03/26م، 15:31 سا

[74] منظمة الشفافية الدولية، "مؤشر مدركات الفساد"، تقارير رسمية، الموقع الإلكتروني الرسمي: www.transparency.org.

رابعا : مؤشر دافعي الرشاوي:BPI BrribePayers Index

تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصدار هذا المؤشر منذ سنة 1999 وهو مؤشر غير سنوي حيث صدر في سنوات (1999، 2002، 2006، 2008، 2011)، ويركز هذا المؤشر على تصنيف لأبرز الدول المصدرة وفقا لاحتمالية ارتشاء شركائها في الخارج، ويعتمد هذا المؤشر على مسح للجهات التنفيذية مع التركيز على الممارسات التجارية للشركات الأجنبية في بلادها وبالتالي فإنه يصنف الدول وليس الشركات العاملة. وتقوم الشفافية الدولية باختيار الدول المشمولة في تصنيف هذا المؤشر وفق الآتي: مدى الانفتاح التجاري ويقاس من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى حجم الصادرات. العضوية في مجموعة العشرين وكذا الأهمية التجارية للدولة في نطاقها الجغرافي.[75]

يمثل مؤشر دافعي الرشاوي مقياسا مكملا لمؤشر مدركات الفساد، من خلال مراقبة الشركات الأجنبية الكبرى التي تقوم بتقديم الرشاوي للحصول على حصص كبيرة في السوق، حيث يبلغ عدد البلدان التي تدفع الرشاوي 22 بلد، وتحاول المنظمة من خلال هذا المؤشر أن تبين المصادر التي تورد الرشوة ، فوفقا لهذا المؤشر تتمثل الرشاوى المدفوعة في البلدان المستقبلة للشركات والاستثمارات الأجنبية فيما يلي:

الرشاوى المدفوعة لكبار السياسيين أو لأحزاب سياسية، والرشاوى المدفوعة لصغار الموظفين في الدولة لتسريع الخدمات والإجراءات، واستخدام العلاقات الشخصية أو العائلية للحصول على تعاقداتحكومية.

[75] بلال خلف السكارنه، أخلاقيات العمل، الطبعة الأولى،دار الشروق، عمان، 2001م، ص 123.

وتعتمد منظمة الشفافية الدولية على مؤسسة غالوب الدولية في إجراء وتصميم مسح مؤشر دفع الرشوة، وتعتبر قيمة هذا المؤشر محدودة نظرا لمحدودية الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المتضمنة في مسح مؤشر دافعي الرشوة، وللإشارة فإن هذا المؤشر لايتضمن بيانات عن الدول العربية نظرا لمحدودية عدد الدول الداخلة في هذا المؤشر[76] .

يتمثل الفرق بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر دافعي الرشوة إلى أن الأول يشير إلى مستويات الفساد الإجمالي في الدول ، أما المؤشر الثاني فيركز على ميل الشركات الصناعية ومتعددة الجنسيات إلى دفع الرشوة في الخارج .

بالإضافة إلى كل ماسبق كان للمنظمة العديد من الإنجازات في مجال مكافحة الفساد نتيجة لجهودها وجهود الفروع القومية نلخصها فيما يأتي:

-تحريك موقف البنك الدولي من وضع رافض لتقبل فكرة مكافحة الفساد إلى وضع جعل رئيسه السابق "جيمس ولفنسون" معروفا بأنه زعيم الحركة العالمية لاحتواء الفساد.

-شاركت بنشاط مكثف في بناء الدعم الدولي لعقد ميثاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمحاربة الفساد، والذي أصبح ساريا في 1999، وتقديم الدعم لها لاصدار اتفاقية مقاومة رشوة الموظفين الأجانب الذين يعملون في المعاملات التجارية العالمية ، والذي اعتبر نصرا كبيرا لمنظمة الشفافية الدولية في معركتها مع الفساد.

-كسر حاجز الحذر المفروض في مناقشة أمور الفساد المتعلقة بالتجمعات الدولية.

-زيادة فروع المنظمة باستمرار وهو مايوضح الأهمية التي اكتسبتها قضية الفساد حتى أن بعض ورش العمل النزاهة في بعض الفروع دفعت ببعض رؤساء الدول إلى الافصاح عن ممتلكاتهم الخاصة وذلك في تنزانيا وموريتانيا.[77]

---

[76] عمر عبد الحميد عمر، سلام حسين محمد ،الآليات الدولية الكفيلة بمكافحة الفساد، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العراق، ع 29، آذار 2016، ص 199-200.

[77] المرجع السابق ، ص 200.

يُعتبر مؤشر دافعي الرشاوي أداة قيمة في تسليط الضوء على مدى تفشي الرشوة في بيئات العمل والحكومات، مما يساعد على تقديم صورة واضحة عن مستوى الشفافية والمساءلة في دولة معينة.

خامسا: التقرير العالمي الشامل عن الفساد: GCR Global Corruption Report

هو أحد الإصدارات البارزة لمنظمة الشفافية الدولية، حيث تجمع الخبراء من جميع أنحاء العالم لمناقشة الفساد وتحليله في قطاع معين. وقد ركزت معظم التقارير الأخيرة على الفساد في تغير المناخ والقطاع الخاص والمياه والقضاء. وكان تقرير عام 2018 هو الإصدار السادس عشر له. حيث بدأ عام 2001 باعتباره مجرد مجموعة من البحوث حول الفساد العالمي. ولكن منذ عام 2003، ازداد ليصبح تقريرًا تم تخصيصه لتقديم معلومات وحلول للفساد في مختلف المجالات[78] .

ويستخدم تقرير الفساد العالمي مصادر معلومات مختلفة من بينها خبراء وناشطون، فضلاً عن البحوثالحديثة، من أجل تقديم التطورات الأخيرة في الفساد. ويتناولالتقريرأيضًا الاتجاهات الدولية والإقليمية، ويسلط الضوء على القضايا المهمة ويستخدم مؤشر دافعي الرشوة ومؤشر الفساد كدليل تجريبي على الفساد. ويقدم التقرير تقييمًا للفساد داخل أكثر من 30 دولة، فضلاً عن نتائج البحوث ووجهات النظر، كما أنه مصمم بحيث يقدم الفائدة لمجموعة واسعة من القراء. ويتضمن هذا واضعي السياسات والصحفيين والمعلمين والطلاب والجمهور العام.[79]

[78] عمر عبد الحميد عمر، سلام حسين محمد ،الآليات الدولية الكفيلة بمكافحة الفساد، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العراق، ع 29، آذار 2016 م، ص 123.

[79] المرجع نفسه ، ص 124.

ويركز التقرير كل عام على قطاع معين، ويدرس مدى انتشار الفساد في هذا القطاع حول العالم. ومن خلال التركيز على قطاع واحد، يؤكد التقرير بشدة على خطورة الفساد والحاجة إلى تنفيذ التغيير، كما أنه يشدد على مدى تأثير الفساد في هذا القطاع على الشعب واقتصاد تلك البلدان المتضررة. ويساعد التقرير على كشف ما قد تنقصه سياسات تلك الدول، ويشجعها على وضع سياسات وعمليات أفضل، ومن خلال استعراض السياسات المتعلقة بقطاع واحد، فقد يشجع هذا واضعي السياسات على مراجعة القطاعات الأخرى وتنفيذ تغيير جذري[80] .

كما استعرض التقرير أيضًا التكلفة الاقتصادية والأثر البيئي للفساد على صناعة البناء والتشييد. وشمل تمويل الفساد، مع نظرة محددة إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ووكالات اعتمادات التصدير في جميع أنحاء العالم، وركز تقرير 2004 على الفساد السياس ي، وكيف يلعب التمويل السياس ي والحزبي دورًا مؤثرًا على مستويات الفساد على الصعيد العالمي، ويتناول التقرير دور الإفصاح في الوقاية من الفساد في القطاع السياس ي، فضلاً عن مناقشة مساهمات الشركات وشراء الأصوات والعقبات القانونية التي يواجهها السياسيون.[81]

ولم تُصمم تقارير الفساد العالمي لمجرد التأكيد على مدى الفساد وكيف يؤثر على العمليات. بل لتوضح أيضًا كيف يمكن للإصلاحات والنشاط أن يساعد في علاج نظام يشوبه الفساد. وتتسم التقارير بوجود مجموعة واسعة من المساهمين الذين يقدمون آراء من مختلف وجهات النظر ومستويات الخبرة في التعامل مع الفساد. وهو ما يساعد في الحفاظ على الموضوعية في التقرير، ويضمن ألا يكون بمثابة إعلان لمصالح الشفافية الدولية في القضاء على الفساد. ففي الوقت الذي يكون فيه من الواضح في جميع التقارير

---

[80] محي الدين شعبان توق، الحومة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأم المتحدة لمكافحة الفساد، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014م، ص 221.

[81] http://transparency-lebanon.org/Ar/WhatWeDoDetails/ اطلع عليه بتاريخ : 2025/03/27م، سا 17:42-

أن الهدف الأساسي هو المساعدة في وقف الفساد الذي يحدث في جميع أنحاء العالم، فإن تقارير الفساد العالمي ليست مجرد دعاية[82] .

أهداف التقرير:

- تحديد مدى الفساد في مختلف الدول: يهدف التقرير إلى تقديم تقييم دقيق ومستند إلى بيانات واقعية حول مستويات الفساد في كل دولة، مما يساعد على تحديد أولويات الإصلاحات.
- مقارنة بين الدول: يقدم التقرير مقارنات بين الدول وفقًا لمؤشر الفساد، ما يتيح للمجتمع الدولي معرفة مدى تقدم الدول في محاربة الفساد أو تدهور الأوضاع.
- تحليل العوامل المؤدية إلى الفساد: يعكف التقرير على دراسة الأسباب الجذرية للفساد في مختلف الدول، مثل ضعف المؤسسات الرقابية، وغياب الشفافية في الإجراءات الحكومية، وانتشار المحسوبية.
- التوصية بسياسات إصلاحية: يُقدّم التقرير توصيات واقعية للدول من أجل مكافحة الفساد، مثل تعزيز استقلالية القضاء، تحسين آليات المساءلة، وتبني قوانين فعالة لمكافحة الفساد وحماية المبلغين عنه.
- رفع الوعي العالمي حول الفساد: يعزز التقرير من الوعي الدولي حول الفساد وآثاره السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحث على اتخاذ إجراءات عاجلة.[83]

التقرير العالمي الشامل عن الفساد يعد أداة حيوية لفهم مشكلة الفساد على مستوى عالمي. من خلال تقديم تقييمات دقيقة ودراسات متعمقة، يعزز التقرير الجهود العالمية لمكافحة

---

[82] محمد الصيرفي، الفساد والإصلاح والتطوير الإداري، الطبعة الأولى، مؤسسة حورس الدولية، الاسكندرية، مصر ،2008م، ص 65.

[83] أبرادشة فريد، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبي، أطروحة دكتواره، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، جوان 2014م، ص 31.

الفساد، ويساعد على تحسين بيئة الأعمال والسياسات الحكومية، ويعزز الثقة بين المواطنين والحكومات.

المطلب الثاني: الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

تُعدّ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد إحدى أهم المبادرات القانونية التي تبنتها الدول العربية لمواجهة تفشي ظاهرة الفساد وتوحيد الجهود الإقليمية للوقاية منه ومكافحته. وقد تم اعتماد هذه الاتفاقية في إطار جامعة الدول العربية بتاريخ 21 ديسمبر 2010، بعد إدراك مشترك من الدول الأعضاء بخطورة الفساد على الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة، تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال منع الفساد وملاحقة مرتكبيه، من خلال إرساء آليات قانونية وإجرائية مشتركة، وتبادل المعلومات والخبرات، والتعاون القضائي.[84]

تتضمن الاتفاقية مجموعة من المبادئ الأساسية، أبرزها احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة. كما تنص على ضرورة اتخاذ الدول الأطراف للإجراءات التشريعية والتنظيمية والقضائية الكفيلة بمنع الفساد في القطاعين العام والخاص، وتطوير استراتيجيات وطنية شاملة تعزز الشفافية والنزاهة والرقابة والمساءلة.

نظرًا لمعاناة جل الدول العربية من الآثار السلبية المدمرة للفساد على جميع نواحي التنمية فقد آثرت جامعة الدول العربية أن تجعل على رأس أولوياتها وضع جملة من الآليات الكفيلة بمكافحة الفساد على اعتبار أن ذلك يمثل شرطا ضروريا لإنجاح أي مشروع للتنمية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي. وفي هذا السياق تعد

[84]نوال جويلي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد في التشريع العربي: دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2018، ص 101.

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد (21-12-2010) أبرز التشريعات العربية الخاصة بالتصدي لهذه الظاهرة بكافة أشكالها وأنماطها باعتبارها ظاهرة إجرامية ذات آثار سلبية على القيم الأخلاقية والحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وتهدف هذه الاتفاقية إلى:

-تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها.

-تعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه واسترداد الموجودات.

-تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

-تشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعّالة في منع ومكافحة الفساد.[85]

حددت المادة الرابعة من الاتفاقية الممارسات التي ينطبق عليها وصف الفساد مع ترك الحرية للدول الأعضاء بناء على نظمها وتشريعاتها الداخلية اتخاذ التدابير اللازمة لتجريم هذه الأفعال عندما ترتكب عمدًا ويمكن إجمالها كالتالي:

-الرشوة في الوظائف العمومية.

-الرشوة في شركات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات المعتبرة قانونا ذات نفع عام.

-الرشوة في القطاع الخاص.

-رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية فيما يتعلق بتصريف الأعمال التجارية الدولية داخل الدولة الطرف.

[85] محمد رشيد بو غزالة ،الفساد الاقتصادي وعلاجه من المنظور الاقتصادي، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، ع 18، 2014م، ص 83.

-المتاجرة بالنفوذ.

-إساءة استغلال الوظائف العمومية.

-الإثراء غير المشروع.[86]

-غسل العائدات الإجرامية.

-إخفاء العائدات الإجرامية المتحصلة من الأفعال الواردة في هذه المادة.

-إعاقة سير العدالة.

-اختلاس الممتلكات العامة والاستيلاء عليها بغير وجه حق.

-اختلاس ممتلكات الشركات المساهمة والجمعيات الخاصة ذات النفع العام والقطاع الخاص.

-المشاركة أو الشروع في الجرائم الواردة في هذه المادة.[87]

ولضمان تفعيل الاتفاقية، تم إنشاء آلية متابعة وتقييم دوري للامتثال، وذلك من خلال تقارير دورية تُقدمها الدول الأطراف حول جهودها في التنفيذ، وهو ما يسمح بتبادل أفضل الممارسات ورصد التحديات التي تواجه كل دولة على حدة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية جاءت متأثرة إلى حد بعيد باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003)، حيث حافظت على العديد من مبادئها العامة لكنها حاولت تكييفها مع السياق القانوني والسياسي والاجتماعي الخاص بالمنطقة العربية.

[86] محمد بن عزوز ،الفساد الإداري والاقتصادي ، آثاره وآليات مكافحته حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والدراسات الاقتصادية،جامعة الجزائر 3، ع 7، 2016م، ص 91.

[87] المرجع السابق ، ص 93.

رغم أهمية هذه الاتفاقية كإطار قانوني إقليمي، إلا أن نجاحها يبقى مرهونًا بمدى الالتزام السياسي للدول العربية بتطبيقها بفعالية، بعيدًا عن الاعتبارات السياسية والانتقائية، كما يرتبط بقدرة المؤسسات القضائية والأمنية والإدارية على القيام بدورها باستقلالية وشفافية، فالفساد في المنطقة العربية، كما تشير تقارير منظمة الشفافية الدولية، ليس فقط ظاهرة قانونية، بل هو بنية معقدة تتداخل فيها المصالح والنفوذ، مما يستدعي إصلاحًا مؤسسيًا عميقًا ومشاركة مجتمعية واسعة النطاق.[88]

وقد شكّلت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد إطارا قانونيا داعما لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة على الصعيد العربي وأرضية ستقام عليها أو تنبثق عنها هياكل وآليات إقليمية يضعها مؤتمر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية لتنفيذها إلى جانب اتفاقية الأمم المتحدة انطلاقا مما هو موجود فعلاً وذلك بتبني الآليات القائمة ومن بينها الشبكة العربية لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة وآليات التقييم الذاتي، أو بإضافة آليات أخرى ستكون أو يفترض أن تكون مكمّلة ومنسجمة مع الآليات الإقليمية القائمة.

المطلب الثالث: مكافحة جريمة الفساد وفق منظور منظمة الشفافية الدولية

تنظر منظمة الشفافية الدولية إلى الفساد على أنه أحد أكبر التحديات التي تواجه الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان في العالم، وتُعرّفه بأنه "استغلال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة"، وهو تعريف يتجاوز البعد القانوني الضيق إلى تناول الأبعاد المؤسسية والأخلاقية والاجتماعية للفساد، ووفقًا لهذا المنظور، لا تقتصر مكافحة الفساد

[88] خليل عبد الله، التشريعات العربية في مواجهة الفساد: قراءة في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، مجلة القانون والسياسة، العدد 15، 2016، ص 142–158.

على ملاحقة الجرائم المالية أو الإدارية، بل تشمل ضرورة إصلاح البُنى المؤسسية، وتعزيز الشفافية، وتمكين المواطنين من مراقبة الأداء العام.[89]

تعتمد منظمة الشفافية الدولية مقاربة شمولية ومتكاملة في مكافحة جريمة الفساد، حيث تركّز على ثلاثة محاور رئيسية: الوقاية، الردع، والتوعية. ففي جانب الوقاية، توصي المنظمة بضرورة بناء مؤسسات قوية ومستقلة، وتبني أنظمة شفافة لإدارة الموارد العامة، وضمان النزاهة في التوظيف والتسيير العمومي، أما في جانب الردع، فتدعو إلى تطبيق صارم للقوانين، وحماية المبلّغين عن الفساد، وتفعيل أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية، وضمان استقلال القضاء، أما من حيث التوعية، فتلعب المنظمة دورًا مركزيًا في إطلاق حملات إعلامية وتربوية تهدف إلى تغيير الثقافة العامة التي قد تتسامح أحيانًا مع ممارسات الفساد أو تبرّرها.[90]

ومن أبرز أدوات المنظمة في مكافحة الفساد، "مؤشر مدركات الفساد **(CPI)**" الذي تصدره سنويًا منذ سنة 1995، والذي يقيس درجة انتشار الفساد في القطاع العام حسب تصورات الخبراء ورجال الأعمال، ويُعدّ مرجعًا عالميًا لتقييم مستوى الشفافية في الدول. كما تعتمد المنظمة على تقارير دورية، مثل "الباروميتر العالمي للفساد"، الذي يقيس آراء المواطنين حول تجربتهم مع الفساد في بلدانهم، ويُعتبر أداة فعالة للضغط على الحكومات لإصلاح السياسات والمؤسسات.[91]

كما تؤمن المنظمة بأنّ مكافحة الفساد لا تتحقق من خلال القوانين وحدها، بل تتطلب انخراطًا فعليًا من كافة الفاعلين: الحكومات، القطاع الخاص، المجتمع المدني، ووسائل الإعلام. ومن هنا فإنها تسعى إلى بناء شراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية، وتدعم

[89] فوزي عبد الحميد، الشفافية الدولية ودورها في مكافحة الفساد العالمي، مجلة الدراسات السياسية والدولية، العدد 34، 2021، ص 89.
[90] المرجع نفسه ، ص 90.
[91] المرجع نفسه ، ص 92.

إنشاء فروع وطنية في مختلف البلدان تُعنى برصد ممارسات الفساد المحلية واقتراح حلول واقعية ومبنية على السياق الثقافي والسياسي لكل دولة.

غير أنّ منظمة الشفافية الدولية كثيرًا ما تؤكد في تقاريرها أن محاربة الفساد تتطلب قبل كل شيء إرادة سياسية حقيقية، إذ أن القوانين تبقى بلا جدوى إذا لم تُطبَّق بفعالية، وإذا لم تُحمَ الأجهزة الرقابية من التسييس والضغط،كما دعت المنظمة مرارًا إلى ضرورة ضمان حرية التعبير، وتمكين الصحافة من الوصول إلى المعلومات، باعتبارها أدوات مركزية في كسر دوائر الفساد والاحتكار.[92]

منظور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة جريمة الفساد يرتكز على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تسعى لتحقيقها في جميع أنحاء العالم، سواء في الحكومات أو القطاع الخاص أو المجتمعات. المنظمة تعتبر الفساد من أكبر التهديدات التي تواجه التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في العالم، ويشكل عائقًا أمام تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين. ولذلك، فإن استراتيجيات المنظمة لمكافحة الفساد تتضمن عدة جوانب رئيسية، بداية من التشجيع على الشفافية في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، وصولًا إلى دعم الممارسات الجيدة التي تعزز من المساءلة والمراقبة.

لعبت منظمة الشفافية الدولية دوار كبيرا ومحوريا في تزايد المنظمات النشطة في مجال مكافحة جريمة الفساد مند نشأتها سنة 1993 وروجت لفكرة مكافحة الفساد، حيث أصبحت تعالج ضمن برامج معظم الهيئات الدولية.

وتركز هذه المنظمة على أهمية الحكم الراشد في مكافحة جريمة الفساد والوقاية منه، وذلك من خلال جل المؤتمرات التي نظمتها، والمطبوعات والتقارير التي تنشرها، حيث ترى بأن الحكم الراشد هو الغاية الحاصلة من تكاثف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة الفساد، بداية من جمع المعلومات

[92]خليل عبد الله، مرجع سبق ذكره ، ص 87.

وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة، وخلق آليات تمكن الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليص منها لأنها وباختصار تمثل معظم الداء. فحسب منظمة الشفافية الدولية فالفساد هو الضد للحكم الراشد، وأن القضاء عليه تعني آليا تحقيق الحكم الراشد.[93]

كما تسعى المنظمة إلى تحفيز الحكومات على تبني سياسات إصلاحية، من خلال تعزيز السياسات القانونية التي تضمن مساءلة المسؤولين وتطبيق القوانين بشكل عادل، تدعو المنظمة إلى تطوير إجراءات قانونية لتوفير حماية للمبلغين عن الفساد وحمايتهم من الانتقام، لأن هؤلاء الأفراد يلعبون دورًا أساسيًا في الكشف عن الفساد، تُعتبر التقارير المستقلة التي يتم نشرها بشكل منتظم، مثل مؤشر الفساد، أداة قوية للضغط على الحكومات والمؤسسات لتحسين أدائها في مكافحة الفساد.

تسهم منظمة الشفافية الدولية في تشجيع الشفافية في العمليات الحكومية من خلال البيانات المفتوحة، مثل نشر الميزانيات العامة وعقود الحكومات، مما يسمح للمواطنين بمراقبة استخدام الموارد العامة، وتسعى المنظمة أيضًا إلى العمل على تعزيز الحوكمة الرشيدة، وتدعو إلى استقلالية القضاء والهيئات الرقابية، مما يعزز الثقة في النظام السياسي ويقلل من احتمالية الفساد[94].

نستخلص مما سبق ذكره أن منظمو الشفافية الدولية يرى أن مكافحة الفساد تتطلب جهودًا جماعية تتضمن التعاون بين الحكومات، الشركات، والمجتمع المدني، وتشجيع الشفافية والمحاسبة من خلال أدوات فعالة.

[93] مجموعة البنك الدولي، تحسين نواتج التنمية –التقرير السنوي للنزاهة السنة المالية، 2007م، ص 07.
[94] المرجع السابق ، ص 07.

المبحث الثاني: جهود البنك الدولي في مجال مكافحة جريمة الفساد والوقاية منها

إن البنك الدولي يعد من أهم المنظمات الدولية التي لها دور فعال في مجال تطوير برامج مكافحة الفساد لكونه يعتبر من أكبر الأطراف الراعية لبرامج تنمية المجتمعات وتمويلها على المستوى الدولي، وبالتالي فهو يدرك المخاطر والآثار السلبية لجريمة الفساد على عملية التنمية، ولهذا فهو يعمل على مساعدة الدول على تبني مبادئ وقواعد الحكم الراشد لمواجهة مختلف ممارسات الفساد.

المطلب الأول: إسهامات البنك الدولي في مجال مكافحة جريمة الفساد

ركز تقرير التنمية في العالم لعام 1997 الصادر عن البنك الدولي على ضرورة الحد من الفساد والتصرفات التحكمية الدولية. كما يشدد البنك على ضرورة تكامل الجهود الوطنية والدولية في هذا المجال، فقد بادر إلى وضع استراتيجية جديدة لنشاطه في مجال مكافحة جريمة الفساد تتضمن أربعة محاور رئيسية هي:

– منع أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك.

–تقدي العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد، خصوصا فيما يتعلق بتصمي وتنفيذ برامج المكافحة وذلك بشكل منفرد أو بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية ومؤسسات الإقراض والتنمية الإقليمية ولا يضع البنك الدولي برنامجا موحدا للدول النامية كافة، بل يطرح نماذج متفاوتة تبعا لظروف كل دولة أو مجموعة دول.

-اعتبار مكافحة الفساد شرطا رئيسيا لتقدي خدمات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة، وتحديد شروط ومعايير الإقراض، ووضع سياسة المفاوضات واختيار وتصمي المشروعات.

- تقدي العون والدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد.[95]

ويعتبر البنك الدولي أول من وضع لائحة سوداء بأسماء الشركات التي ارتكبت ممارسات فاسدة. وفي هذا المجال يبحث مكتب التوجيه في البنك عن عدة طرق لتحسين المراقبة اللاحقة لكي يكون هناك مراجعة أكثر للبضائع والمهمات التي قدمت في الواقع، وبدلا من الاعتماد دائما على السجلات الورقية، أخذ مدققو البنك يفكرون بزيادة الاعتماد على المراقبة الحسية والتدقيق في المواقع، حيث تمتلك دائرة تقيي العمليات في البنك مؤسسات مراقبة داخلية وخارجية.[96]

-يعقد البنك الدولي دورات تدريبية وبرامج تعليمية لتعزيز القدرات البشرية في الدول الأعضاء لمكافحة الفساد، مثل تدريب المسؤولين الحكوميين على إدارة النزاهة والشفافية.

-يساعد البنك الدول في تطوير مؤشرات قياس الفساد وتطبيق برامج تدريبية للكوادر الوطنية على كيفية جمع البيانات وتحليلها لضمان النزاهة.

كما يقوم البنك الدولي مند عام 1996 بدراسات عن الحوكمة تغطي أكثر من 200 دولة، تتضمن ستة أبعاد وهي: حرية الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، جودة التدخل، سيادة القانون، السيطرة على الفساد. ويعتمد كل بعد من هذه الأبعاد على مجموعة من المقاييس التي يقوم بها خبراء، فهي وإن كانت تقييمات ذاتية

95

96 كريمة المبروك علي الرقيعي، استراتيجيات مقترحة لمكافحة الفساد الإداري في ضوء الجهود العربية والدولية، مجلة اقتصاد، العدد الثالث، إصدار معهد إسطنبول للدراسات الاقتصادية والتعاون الدولي، إسطنبول، تركيا، أكتوبر 2018م، ص 129.

للخبراء، إلا أنها تستند إلى خبرة المتخصصين، لذلك تمثل أداة فعالة للحكم على منظومة الحوكمة العامة.[97]

حيث يسعى البنك إلى تحسين أداء القطاع العام من خلال تطوير القوانين والتشريعات التي تضمن المساءلة وتحد من فرص الفساد، كما يقوم البنك الدولي بتقديم الدعم الفني والمالي لتطوير نظم المعلومات الحكومية، والتي تُعد أداة حيوية لرصد ومتابعة الإنفاق العام وتقليل الفساد الإداري.[98]

ويشجع البنك الدولي على إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في جهود مكافحة الفساد، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في خلق بيئة شفافة تعزز الرقابة الشعبية على المؤسسات الحكومية، ويعمل البنك أيضاً على نشر الوعي بأهمية النزاهة ومحاربة الفساد من خلال المؤتمرات الدولية والمنتديات التي تجمع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.[99]

في المجال المالي يركز البنك الدولي على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، باعتبارهما آليتين تسهمان في استمرار واستفادة الفاسدين من أموالهم غير المشروعة، ولهذا يشجع على وضع أطر تنظيمية وقانونية فعالة لضبط العمليات المالية وتحقيق التعاون الدولي في هذا المجال.

كما أن البنك يعمل على تطوير مؤشرات قياس الحوكمة والفساد باستمرار، من خلال دعم البحوث والدراسات الأكاديمية التي تحلل أسباب الفساد وآثاره وسبل مكافحته، وهو ما يساعد على تحسين استراتيجيات مكافحة الفساد وتوجيه الموارد بشكل أكثر فاعلية.[100]

---

[97] سوزان روز أكرمان، الفساد والحك الأسباب، العواقب، والإصلاح، ترجمة فؤاد سروجي، ط1، دار الأهلية، عمان، الأردن ،2003م ، ص 321.

[98] محمد عبد الله، مذكرة ماجستير بعنوان "دور المؤسسات الدولية في مكافحة الفساد: دراسة حالة البنك الدولي"، جامعة القاهرة، 2018، صفحات 45.

[99] المرجع السابق ، ص 46.

[100] أحمد سعيد، مقال "دور البنك الدولي في مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة"، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 12، 2019، ص 78.

ويعد البنك الدولي شريكاً أساسياً في مبادرات الشفافية الدولية والمنتديات العالمية التي تسعى إلى تبني معايير دولية لمكافحة الفساد والرشوة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ما يعزز التعاون بين الدول في مواجهة هذه الظاهرة التي تهدد التنمية والاستقرار العالميين.[101]

إسهامات البنك الدولي في مكافحة جريمة الفساد تعتبر محورية لتحقيق الإصلاحات الهيكلية والتنموية في العديد من الدول، من خلال دعمه للشفافية، وتعزيز الحوكمة، وتقديم الدعم الفني، والتمويل للمشاريع التنموية، يسهم البنك الدولي في تقليص الفساد على المستويين الحكومي والخاص، مما يعزز التنمية المستدامة في الدول الأعضاء.

المطلب الثاني: مكافحة جريمة الفساد من منظور البنك الدولي

حسب البنك الدولي فإن جريمة الفساد يعتبر أكبر عقبة أمام الاستغلال أو التوجيه الأمثل للقروض التي يقدمها لدعم عملية التنمية في مختلف أرجاء العالم، وعلى هذا الأساس فقد قامت لجنة وضع السياسات التابعة له بوضع خطة لتعزيز الحكم الراشد من أجل مكافحة مختلف أشكال الفساد ترتكز على ثلاثة نقاط: [102]

– بناء مؤسسات قادرة وشفافة ومسؤولة من خلال تقدي المساعدات للبلدان المعنية.

–تقليل الفساد إلى أدنى حد في المشروعات التي يمولها البنك عن طريق تقيي مخاطر الفساد في المشروعات مند البداية والتحقيق في ادعاءات الاحتيال والفساد وتقوية الرقابة والإشراف على المشروعات.

– توسيع نطاق الشراكات العالمية لمعالجة مشكلة الفساد.

---

[101] المرجع نفسه ، ص 95.

[102] أحمد صقر عاشور، قياس ودراسة الفساد في الدول العربية، منشوارت المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، لبنان، يناير، 2010م، ص 56، 57.

تعد مكافحة جريمة الفساد من أهم التحديات التي تواجه البنك الدولي في إطار جهوده لدعم التنمية المستدامة في الدول النامية، حيث يرى البنك أن الفساد يشكل عائقاً رئيسياً أمام فعالية المشاريع التنموية والاستثمارية التي يمولها[103]، لذلك يركز البنك على تعزيز الحكم الرشيد من خلال تبني استراتيجية شاملة تقوم على بناء مؤسسات وطنية قوية وشفافة تتمتع بالمساءلة والقدرة على مواجهة الفساد، ويشمل ذلك تقديم الدعم الفني والمالي للبلدان المعنية بهدف تطوير نظم الإدارة والحوكمة، مما يسهم في خلق بيئة مؤسسية تحفز على النزاهة وتعزز الثقة بين المواطنين والحكومات.

كما يحرص البنك الدولي على تقليل الفساد في المشروعات التي يمولها من خلال آليات متقدمة لتقييم مخاطر الفساد منذ مرحلة التخطيط، تشمل تطبيق قواعد صارمة للشفافية والمساءلة، والتحقيق الفوري في أي ادعاءات بالاحتيال أو سوء التصرف[104]، ويعمل البنك على تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى الاعتماد على تقنيات المراجعة والتدقيق المستمرة لضمان حسن تنفيذ المشاريع وتحقيق أهدافها[105]. كما يشمل ذلك بناء قدرات فرق العمل من خلال برامج تدريبية متخصصة في مجالات مكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة.

وفي إطار توسيع نطاق الشراكات يشجع البنك الدولي التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، لتعزيز الجهود المشتركة في محاربة الفساد، حيث يعتبر التنسيق بين هذه الجهات أساسياً لإحداث تأثير ملموس في مكافحة الفساد على المستوى العالمي، مما يعزز من قدرة الدول على تبني سياسات فعالة لمكافحة هذا الخطر الذي يعيق التنمية. كما يشارك البنك في مبادرات عالمية مثل اتفاقية

---

[103] محمد عبد الرحيم، "دور البنك الدولي في مكافحة الفساد والتنمية المستدامة"، مرجع سبق ذكره ، ص 78

[104] المرجع السابق ، ص 78

[105] المرجع نفسه ، ص 79.

الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويتعاون مع منظمات الشفافية الدولية والهيئات المعنية بمراقبة الأداء الحكومي.

تؤكد الدراسات والأبحاث الصادرة عن البنك الدولي وغيره من المؤسسات البحثية أن مكافحة الفساد تساهم بشكل مباشر في تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين[106]. وعليه فإن دعم المؤسسات الوطنية وتعزيز الشفافية والمساءلة يمثل خطوة حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل معدلات الفقر والبطالة.

يشدد البنك الدولي على أهمية توسيع نطاق الشراكات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد، حيث يتعاون مع المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والهيئات الإقليمية، وذلك بهدف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتنسيق الجهود في التحقيقات عبر الحدود، ومكافحة شبكات الفساد العابرة للدول،[107] هذه الشراكات تتيح أيضاً دعم تطوير التشريعات الوطنية لتتماشى مع المعايير الدولية، وتحسين نظم التعاون القضائي والمالي.

يتبنى البنك الدولي سياسات متقدمة لضمان أن تكون المساعدات والتمويلات المقدمة مشروطة بالالتزام بمعايير النزاهة والشفافية، فالتزام الدول المستفيدة بسياسات مكافحة الفساد يصبح شرطاً أساسياً للحصول على التمويل، وهذا يشمل اعتماد نظم محاسبية صارمة، ونشر تقارير دورية حول سير تنفيذ المشاريع، والالتزام بإجراءات المناقصات العامة العادلة. هذه السياسة تؤدي إلى تقليل فرص الفساد، وتحفيز الحكومات على تحسين أدائها الإداري.

---

[106] البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 1997، "مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة"، واشنطن: البنك الدولي، 1997، ص 18.

[107] المرجع نفسه ، ص 21.

من المبادرات التي أطلقها البنك الدولي هو إنشاء "اللائحة السوداء" التي تضم أسماء الشركات والأفراد المتورطين في قضايا فساد أو احتيال، حيث تمنع هذه اللائحة هذه الكيانات من المشاركة في مشاريع ممولة من البنك،[108] وهو إجراء رادع يهدف إلى تطهير بيئة الأعمال من الممارسات غير القانونية، ويشجع الشركات على الالتزام بالقوانين والمعايير الأخلاقية.

يشجع البنك الدولي استخدام التكنولوجيا الحديثة في مكافحة الفساد، بما في ذلك اعتماد أنظمة الحكومة الإلكترونية التي تتيح شفافية أكبر في العمليات الحكومية، وتمكن المواطنين من متابعة سير المشاريع والخدمات، والإبلاغ عن حالات الفساد بسهولة، مما يعزز من الرقابة المجتمعية ويحد من الفساد الإداري.

ويدعم البنك الدولي الدراسات والأبحاث المتعلقة بالحكم الرشيد ومكافحة الفساد، من خلال توفير التمويل لمراكز الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية، كما يصدر تقارير دورية حول حالة الحوكمة ومكافحة الفساد في الدول المختلفة، ما يوفر قاعدة بيانات موثوقة يمكن الاعتماد عليها في وضع السياسات وتقييم نتائج البرامج.

يعترف البنك الدولي بأن مكافحة الفساد ليست مهمة سهلة، نظراً لتشابك العلاقات الاجتماعية والسياسية التي قد تدعم انتشار الفساد،[109] لذلك يشجع على تبني نهج شامل يشمل رفع وعي المجتمع بمخاطر الفساد، وتعزيز دور وسائل الإعلام المستقلة، وتحفيز المشاركة الشعبية في الرقابة على الأداء الحكومي، باعتبار أن مشاركة المواطنين تمثل قوة ضغط فعالة لتحسين الشفافية والنزاهة.

وأخيراً يولي البنك الدولي أهمية لتقييم أثر جهوده في مكافحة الفساد من خلال آليات تقييم مستقلة ودورية، ويحرص على تعديل سياساته وفق نتائج هذه التقييمات، مما يضمن

---

[108] خالد عبد الله الجابري، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد،ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمّان، 2017، ص 150.

[109] المرجع نفسه ، ص 178.

استمرارية تحسين الأداء وفاعلية البرامج، ويعزز من مصداقية البنك كمؤسسة دولية تسعى لتعزيز التنمية المستدامة عبر بيئة أكثر نزاهة وعدلاً.[110]

فالبنك الدولي ومن خلال ممثليه يرى أن مكافحة جريمة الفساد أمرا ضروريا من أجل تحقيق أهدافه في مجال مكافحة الفقر وتحقيق التنمية، وذلك لن يتحقق إلا من خلال تحسين إدارة الحكم عن طريق تبني أسس وقواعد الحكم الراشد التي تسمح بتعزيز سيادة القانون والشفافية والمساءلة ومكافحة مختلف أشكال الفساد

أولا: إسهامات صندوق النقد الدولي في مجال مكافحة جريمة الفساد

تعد الضوابط المرتبطة بتقدي قروض ومساعدات صندوق النقد الدولي التي أعلنت في أغسطس 1997 أكثر تشددا من تلك الموضوعة من قبل البنك الدولي. إذ أكد الصندوق أنه سيتوقف أو يعلق مساعداته المالية لأية دولة يثبت أن الفساد الحكومي فيها يعيق الجهود الخاصة بتجاوز مشكلاتها الاقتصادية (كما حدث في كينيا). وحدد الصندوق حالات الفساد بالممارسات المتعلقة بتحويل الأموال العامة إلى المجالات غير المحددة لها، وتورط الموظفين الحكوميين في عمليات تحايل جمركية أو ضريبية، وإساءة استخدام احتياطي العملات الصعبة من قبل هؤلاء الموظفين، واستغلال السلطة من قبل المشرفين على المصارف، علاوة على الممارسات الفاسدة في مجال تنظي الاستثمار الأجنبي المباشر، كما اتخذ الصندوق موقفا حازما من الدول التي تعد رشوة الموظفين الحكوميين في الدول الأخرى نوعا من نفقات ترويج الأعمال التي يجب إعفائها من الضرائب.[111]

[110] أحمد محمد العبادي، دور البنك الدولي في مكافحة الفساد والتنمية الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، 2012، ص 123.
[111] مجموعة البنك الدولي، تحسين نواتج التنمية –التقرير السنوي للنزاهة السنة المالية 2007-، ص 4.

فمنذ عام 1997 تبنى صندوق النقد الدولي شروطا أكثر تشددا وموضوعية في منح مساعداته وقروضه (لتتماشى مع ضوابط مكافحة الفساد)، كما أنه يساه في مكافحة الفساد من خلال:

-تدريب الموارد البشرية العامة والعاملة في مجال الضرائب وإعداد الموازنات ونظم المحاسبة والرقابة والتدقيق وتطويرها.

-يساه الصندوق أيضا في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تطور في إطارها القوانين المتعلقة بالض ارئب والأعمال والتجارة.

-القيام بإصلاحات اقتصادية واسعة تعمل على التقليص من حج القطاع العام، وإعطاء فرصة للقطاع الخاص للمشاركة بقوة في الاقتصاد، وذلك للتقليص من فرص الحصول على الريع.

- المساعدة على بناء مؤسسات تتميز بالكفاءة والفعالية[112] .

وقد أعلن في أغسطس 1997 عن توجيهات جديدة شددت على أن الفساد الحكومي الذي يعيق الجهود الاقتصادية سيؤدي إلى تعليق أو إيقاف المساعدات المالية، كما حدث في حالة كينيا.

شملت هذه التوجيهات ممارسات محددة اعتبرها الصندوق فسادًا، منها تحويل الأموال العامة إلى مجالات غير مخصصة لها، وتورط الموظفين الحكوميين في عمليات تحايل جمركية أو ضريبية، وإساءة استخدام احتياطي العملات الصعبة، واستغلال السلطة من قبل المشرفين على المصارف،[113] فضلًا عن الممارسات الفاسدة في تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر، كما اتخذ الصندوق موقفًا حازمًا من الدول التي تسمح باعتبار رشوة الموظفين الحكوميين في الدول الأخرى نوعًا من نفقات الأعمال القابلة للخصم الضريبي.

---

[112] نوازد عبد الرحمن الهيثي، الفساد والتنمية التحدي والاستجابة، مجلة الإداري، العدد 86، السنة 23، سبتمبر 2001م ،ص 86، 87.

[113] أحمد محمد العبادي، دور البنك الدولي في مكافحة الفساد والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص 130.

لتنفيذ هذه السياسات اعتمد الصندوق على عدة آليات، أبرزها:

-تقييم الحوكمة في الدول الأعضاء لتحديد نقاط الضعف والفساد وتقديم التوصيات الملائمة.

-بناء القدرات من خلال تدريب الكوادر الحكومية في مجالات إعداد الموازنات، الضرائب، المحاسبة، الرقابة والتدقيق.

-تعزيز الشفافية عبر تشجيع نشر المعلومات المالية والاقتصادية بانتظام.

-التعاون مع المجتمع المدني لتعزيز المراقبة والمساءلة.

-تطوير بيئة اقتصادية شفافة بإصلاح الأنظمة المتعلقة بالضرائب والتجارة وإتاحة المجال للقطاع الخاص.[114]

ويساهم الصندوق في تطوير مؤشرات قياس الفساد ويطبق برامج تدريبية تساعد الدول الأعضاء على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالنزاهة، كما يجري دراسات شاملة حول الحوكمة تشمل أكثر من 200 دولة، وتعتمد على أبعاد رئيسية منها: حرية التعبير، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، جودة التنظيم، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد.[115] كل هذه الجهود تصب في هدف مشترك هو تقليص حجم القطاع العام، تقوية المؤسسات، ومنع الفرص الريعية التي تشجع على الفساد.

نستخلص أن إسهامات صندوق النقد الدولي في مكافحة الفساد تركز على تعزيز الشفافية المالية، تحسين نظم الرقابة، وتقديم المشورة الفنية والإصلاحات المؤسسية التي تهدف إلى تحسين الحوكمة العامة من خلال التعاون مع الحكومات والمجتمع الدولي، يسعى

[114] خالد عبد الله الجابري، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، مرجع سبق ذكره ، ص 172.

[115] محمد علي عبد الله، الفساد وآثاره على التنمية في الدول النامية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2015، ص 105.

الصندوق إلى تقليل الفساد وتعزيز المساءلة، مما يسهم في استقرار الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة في الدول الأعضاء.

ثانيا: جهود منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCED في مجال مكافحة جريمة الفساد والوقاية منها

جهود منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في مجال مكافحة جريمة الفساد والوقاية منها تُمثل جزءًا أساسيًا من عمل المنظمة التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والعدالة الاجتماعية في الدول الأعضاء، تعتبر OECD أحد الأطر الدولية الرائدة في مكافحة الفساد، حيث تتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق النزاهة في إدارة الشؤون العامة، تتعدد جهود المنظمة في هذا المجال وتشمل العديد من الأنشطة، المبادرات، والأدوات التي تهدف إلى الوقاية من الفساد والتصدي له، وهي منظمة دولية اضطلعت بدور قيادي من الناحية الدولية، في مجال مكافحة جريمة الفساد والرشوة، حيث لديها العديد من المبادرات والنشاطات في هذا المجال، ففي عام 2003 قامت بإعداد ورقة بشأن مكافحة الفساد، ولعل أهم ما أشارت إليه هذه الورقة كان بشأن دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، وتضمنتالنقاط التالية:[116]

- إعداد القوانين وتقدي التسهيلات لتأسيس منظمات المجتمع المدني، وتعزيز دورها في مكافحة الفساد.
- المساعدة في تطوير استقلال وسائل الإعلام لتتمكن من الفحص الدقيق للعمليات الحكومية.

[116] سمر عادل حسين، الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، منشوارت هيئة النزاهة، العراق، العدد السابع ،2014، ص 145.

- زيادة الشفافية في العمليات الحكومية وتعاون الحكومة مع المجتمع المدني للتصدي للفساد.
- توفير المعلومات والخب ارت لمنظمات المجتمع المدني.
- دعم البرامج التدريسية لمنظمات المجتمع المدني حتى تتمكن من توعية أفراد المجتمع بخطورة الظاهرة.

وقد تجسدت أبرز جهود المنظمة في اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية لسنة 1997، التي ألزمت الدول الأعضاء بتجريم الرشوة عبر الحدود، وفرضت آليات صارمة لرصد ومتابعة تنفيذ الاتفاقية، وهي أول اتفاقية دولية تُعنى تحديدًا بالرشوة في التجارة الدولية، وقد صادقت عليها حتى الآن أكثر من 40 دولة.[117]

كما تُصدر المنظمة تقارير دورية عن مدى امتثال الدول الأعضاء لمقتضيات الاتفاقية وتقييم فعالية تشريعاتها المحلية، إضافة إلى اعتمادها نظام "الاستعراض الأقراني" (Peer Review) لمراقبة جهود الدول الأعضاء وتبادل أفضل الممارسات في مجال مكافحة الفساد،[118] وتُولي المنظمة اهتمامًا خاصًا بتعزيز الشفافية في المعاملات التجارية والمالية من خلال إصدار توجيهات ومعايير لتطوير الحوكمة في القطاعين العام والخاص، ومن أبرزها مبادئ OECD للحوكمة الرشيدة في الشركات (2015)، والتي تُشجع على تعزيز الإفصاح والرقابة الداخلية ومنع تضارب المصالح.

كما طورت المنظمة عدة أدوات معيارية، مثل خطة العمل لمكافحة الفساد والنزاهة في التنمية (Anti-Corruption and Integrity in Development – ACID)، التي

[117] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (2015). مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة الشركات: نسخة 2015. باريس: OECD Publishing. ص. 20–35.

[118] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (1997). اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. باريس: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ص. 5–8.

تهدف إلى إدماج سياسات النزاهة في المؤسسات الإنمائية،[119] كما تُنسق جهودها مع جهات دولية أخرى كالبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لتوحيد الجهود العالمية وتفادي التكرار.

من ناحية أخرى تعمل OECD على تعزيز التثقيف والتدريب، حيث أطلقت مبادرة التعليم من أجل النزاهة (Education for Integrity)، التي تستهدف نشر ثقافة مكافحة الفساد في المدارس والجامعات، إضافة إلى دعم الحكومات في بناء مؤسسات رقابية فعالة قادرة على الكشف والمساءلة، كما تُساهم المنظمة في دعم التحول الرقمي في الإدارة العامة كأداة وقائية ضد الفساد، من خلال تطوير منصات رقمية للشفافية وتبادل البيانات المفتوحة، وهو ما يُقلل من فرص إساءة استخدام السلطة.

وعلى صعيد السياسة الضريبية، تلعب المنظمة دورًا مهمًا في مكافحة التهرب الضريبي المرتبط بعمليات الفساد، من خلال آلية تبادل المعلومات الضريبية تلقائيًا ((Automatic Exchange of Information – AEOI،[120] التي أسهمت في رفع مستوى الشفافية المالية ومنع تدفق الأموال غير المشروعة عبر الحدود.

تُعد جهود OECD في مكافحة الفساد نموذجًا دوليًا متقدمًا يجمع بين المقاربات القانونية والتقنية والتربوية، ويستند إلى رؤية متكاملة ترى في الوقاية من الفساد مدخلًا أساسيًا لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تقوم على الشفافية والمساءلة.

بالإضافة إلى ما سبق للمنظمة جهود في مجال محاربة الرشوة في المجالات التالية:

الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية: يستحوذ هذا الميدان على أهمية متميزة في نشاط المنظمة وترجع أول خطوة تم اتخاذها إلى عام 1994، عندما أصدرت المنظمة مجموعة توصيات عرفت ب (توصيات عام 1994) بشأن الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية،

[119] المرجع نفسه، ص 9.
[120] المرجع السابق ، ص 11.

والتي دعت الدول الأعضاء إلى تحديد معايير فعالة لمحاربة ومنع رشوة الموظفين الرسمين الأجانب، ونصت التوصيات على أن تقوم لجنة الاستثمارات الدولية في المنظمة بمتابعة التزام الدول بهذه التوصيات ورفع تقرير بذلك إلى المنظمة خلال ثلاث سنوات.[121]

وقد تم في شهر ماي 1997 مراجعة هذه التوصيات على ضوء التقرير المقدم من اللجنة، وتم إصدار توصيات جديدة عرفت بتوصيات عام 1997 بشأن الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية، اتسمت بأنها أكثر شمولية من سابقتها، وتضمنت تعهدات الرسميين الأجانب، وقد دفعت الإنجازات التي تم تحقيقها على صعيد تطبيق التوصيات إلى الانتقال لمرحلة أكثر تقدما تمثلت في قيام الدول الأعضاء في المنظمة إضافة إلى خمسة دول غير أعضاء بتوقيع اتفاقية دولية لمكافحة رشوة الموظفين الرسميين الأجانب المعنيين بتبادلات الأعمال الدولية، وذلك في 19 ديسمبر 1997، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 15 فيفري 1999.

-الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات: أصدرت المنظمة في ماي 1996 التوصيات الخاصة بمكافحةالفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات التي تدعوا إلى اعتماد مجموعة من الشروط والتدابير لمنع الممارسات الفاسدة في المشتريات التي يتم تمويلها بمساعدات خارجية، ودعت الدول الأعضاء إلى التعاون مع الدول المستفيدة من التمويل ومع المؤسسات الإنمائية الدولية لتطبيق هذه التوصيات، علاوة على ذلك تقوم المنظمة بمساعدة الدول الأعضاء على تطوير إطار عمل فاعل لتعزيز استقامة الموظفين الرسميين وزيادة كفاءة أدائه.[122]

---

[121] عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي، ندوة "المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقدة في تونس، من 14- 18 مايو 2007، منشوارت المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،2008، ص 40.

[122] محمد الصيرفي، الفساد والإصلاح والتطوير الإداري، الطبعة الأولى، مؤسسة حورس الدولية، الاسكندرية، مصر، 2008م، ص 52، 53.

بالإضافة إلى ما سبق كان للمنظمة مساهمات في مجال تعزيز الحوكمة داخل الشركات ومنظمات الأعمال، حيث وضعت ستة معايير لتطبيقها، تمثلت فيما يلي:

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.
- حفظ حقوق جميع المساهمين.
- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين.
- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة.
- الإفصاح والشفافية.
- تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة.[123]

وقد تجسدت أبرز جهود المنظمة في اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية لسنة 1997، التي ألزمت الدول الأعضاء بتجريم الرشوة عبر الحدود، وفرضت آليات صارمة لرصد ومتابعة تنفيذ الاتفاقية، وهي أول اتفاقية دولية تُعنى تحديدًا بالرشوة في التجارة الدولية، وقد صادقت عليها حتى الآن أكثر من 40 دولة.[124]

كما تُصدر المنظمة تقارير دورية عن مدى امتثال الدول الأعضاء لمقتضيات الاتفاقية وتقييم فعالية تشريعاتها المحلية، إضافة إلى اعتمادها نظام "الاستعراض الأقراني" (Peer Review) لمراقبة جهود الدول الأعضاء وتبادل أفضل الممارسات في مجال مكافحة الفساد. وتُولي المنظمة اهتمامًا خاصًا بتعزيز الشفافية في المعاملات التجارية والمالية من خلال إصدار توجيهات ومعايير لتطوير الحوكمة في القطاعين العام والخاص، ومن

[123] بلال خلف السكارنه، أخلاقيات العمل، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، 2001م، ص 328، 329.

[124] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (2015). مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة الشركات: نسخة 2015. باريس: OECD Publishing. ص. 20–35.

أبرزها مبادئ OECD للحوكمة الرشيدة في الشركات (2015)،[125] والتي تُشجع على تعزيز الإفصاح والرقابة الداخلية ومنع تضارب المصالح.

كما طورت المنظمة عدة أدوات معيارية، مثل خطة العمل لمكافحة الفساد والنزاهة في التنمية (Anti-Corruption and Integrity in Development – ACID)، التي تهدف إلى إدماج سياسات النزاهة في المؤسسات الإنمائية[126]، كما تُنسق جهودها مع جهات دولية أخرى كالبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لتوحيد الجهود العالمية وتفادي التكرار.

من ناحية أخرى تعمل OECD على تعزيز التثقيف والتدريب، حيث أطلقت مبادرة التعليم من أجل النزاهة (Education for Integrity)، التي تستهدف نشر ثقافة مكافحة الفساد في المدارس والجامعات، بالإضافة إلى دعم الحكومات في بناء مؤسسات رقابية فعالة قادرة على الكشف والمساءلة. كما تُساهم المنظمة في دعم التحول الرقمي في الإدارة العامة كأداة وقائية ضد الفساد، من خلال تطوير منصات رقمية للشفافية وتبادل البيانات المفتوحة، وهو ما يُقلل من فرص إساءة استخدام السلطة.

وعلى صعيد السياسة الضريبية تلعب المنظمة دورًا مهمًا في مكافحة التهرب الضريبي المرتبط بعمليات الفساد، من خلال آلية تبادل المعلومات الضريبية تلقائيًا (Automatic Exchange of Information – AEOI)[127]، التي أسهمت في رفع مستوى الشفافية المالية ومنع تدفق الأموال غير المشروعة عبر الحدود.

---

[125] المرجع نفسه ، ص 37.

[126] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (1997). اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. باريس: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ص. 5–8.

[127] المرجع السابق، ص 9.

تعد جهود OECD في مكافحة الفساد نموذجًا دوليًا متقدمًا يجمع بين المقاربات القانونية والتقنية والتربوية، ويستند إلى رؤية متكاملة ترى في الوقاية من الفساد مدخلًا أساسيًا لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تقوم على الشفافية والمساءلة.

ومما سبق ذكره نستنتج أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تلعب دورًا محوريًا في مكافحة الفساد على المستوى الدولي من خلال وضع الأطر القانونية والتنظيمية، تقديم الدعم الفني والتدريبي، وتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، تساهم المنظمة بشكل كبير في تحسين الشفافية الحكومية، وتطوير ممارسات الحوكمة الجيدة، وتحفيز القطاع الخاص على الالتزام بأخلاقيات العمل.

المطلب الثالث: التوصيات لتحسين فعالية المنظمة في مكافحة الفساد

في ضوء ما تم تناوله في هذا الفصل من عرض لجهود منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، وما تمت دراسته من أدوات وآليات تعتمدها المنظمة على المستويين الدولي والوطني، يتّضح أن فاعلية هذه الجهود تظل رهينة بمدى التزام الدول والمؤسسات الدولية بمجموعة من المبادئ الأساسية، أهمها الحياد، الشفافية، والتعاون الشامل. فرغم ما حققته المنظمة من تأثير ملموس في توجيه الأنظار إلى خطورة الفساد وأثره على التنمية والعدالة الاجتماعية، إلا أن هناك تحديات لا تزال تعيق فعاليتها، من بينها الانتقائية في تصنيف الدول، ضعف التعاون مع بعض الحكومات، وغياب آليات إلزامية لتطبيق التوصيات الصادرة عنها،[128] كما أن تزايد تعقيد الظواهر الاقتصادية العابرة للحدود، وتنامي دور الشركات الكبرى، وتطور وسائل الفساد الإلكتروني، كلها عوامل تفرض على المنظمة إعادة النظر في بعض أساليب عملها، وتبني استراتيجيات أكثر مرونة وتشاركية.

[128]محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 183.

لذلك، ومن أجل تحسين فاعلية منظمة الشفافية الدولية وتعزيز أدائها في مكافحة الفساد، بات من الضروري اقتراح جملة من التوصيات العملية التي يمكن أن تساهم في الرفع من نجاعة تدخلاتها، سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وهو ما سيتم عرضه فيما يلي:

-على المنظمات الدولية الالتزام بمبدأ عدم التمييز بين الدول على أساس خلفيات إيديولوجية وسياسية سواء في تصنيفها في مختلف المؤشرات الخاصة بالفساد، ومن خلال منحها المساعدات المختلفة (البرامج والسياسات، المساعدة التقنية) في مجال مكافحة هذه الجريمة الخطيرة والوقاية منها.

-على المنظمات الدولية سواء الحكومية أو غير الحكومية العمل على استقطاب أكبر تحالف دولي مناهض لجريمة الفساد، من خلال تشجيع أكبر عدد ممكن من دول العالم على توقيع الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة هذه الجريمة، وكذا المشاركة في المؤتمرات واللقاءات الدولية التي تعنى بمناقشة هذه الظاهرة التي لها امتداد عالمي.

دعم الشركات الخاصة في تبني ممارسات أخلاقية لمكافحة الفساد، مثل التدريب على قواعد الامتثال ضد الرشوة.

التأكيد على أهمية وجود آليات شفافة في تعاملات الشركات الكبرى عبر الحدود للحد من الفساد في الأعمال التجارية الدولية.

تشجيع الحكومات على تبني الأنظمة الإلكترونية للمشتريات العامة لضمان نزاهة العمليات وتقليل فرص التلاعب أو الرشوة.

دعم الحكومات في نشر معلومات محدثة وشفافة حول الموازنات العامة، العقود الحكومية، ونفقات الدولة، مما يساهم في محاربة الفساد وتحسين المساءلة.

تطوير آليات للتحقق من نزاهة العقود مع الشركات الخاصة التي تم توقيعها من قبل الحكومة، والتأكد من عدم وجود فساد في هذه العقود.

تشجيع الشركات الكبرى العاملة في قطاع البناء والمقاولات على تطبيق سياسات مكافحة الفساد داخل مشروعاتها.

دعم الشركات لتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية التي تساهم في نشر ثقافة النزاهة والشفافية في الأعمال.

إطلاق حملات توعية مجتمعية لزيادة وعي المواطنين بخطورة الفساد وتأثيراته السلبية على المجتمع والتنمية.

دعم الحكومات في زيادة الشفافية في مشاريع القطاع العام والحد من الفساد الذي قد ينشأ نتيجة التلاعب في استثمارات الدولة.

دعم الحكومات في وضع استراتيجيات وقائية تهدف إلى تقليل الفرص المتاحة للفساد، مثل تعزيز الإجراءات الداخلية في المؤسسات الحكومية.

تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لتنسيق الجهود في مكافحة الفساد، وتطوير استراتيجيات لتوعية الجمهور.

تعزيز التعاون مع المنظمات مثل البنك الدولي والأمم المتحدة لمنع الفساد وتبادل أفضل الممارسات في هذا المجال.

دعم الدول في تطوير آليات قانونية مستقلة وغير منحازة لملاحقة الفاسدين، وتعزيز فاعلية القضاء.

العمل على تعزيز التشريعات التي تحمي المبلغين عن الفساد لضمان عدم تعرضهم لأي تهديدات أو انتقام.

من خلال تنفيذ هذه التوصيات يمكن لمنظمة الشفافية الدولية أن تحسن فعالية جهودها في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة في مختلف أنحاء العالم.

خلاصة الفصل:

يتّضح من خلال هذا الفصل أنّ مكافحة الفساد ليست مجرد شعارات أو حملات موسمية، بل هي عملية شاملة تتطلب أدوات دقيقة وآليات فعّالة ومستدامة، وهو ما تسعى منظمة الشفافية الدولية إلى تحقيقه من خلال مقاربات متعددة الأبعاد تجمع بين التقييم، التوعية، والضغط المؤسساتي، إنّ أهمية هذه المنظمة لا تكمن فقط في فضح مظاهر الفساد، بل في إعادة تشكيل الوعي الجماعي بضرورة ترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة.

كما أن انخراط مؤسسات دولية كبرى، مثل البنك الدولي، في معركة مكافحة الفساد يعكس وعيًا متزايدًا بأنّ التنمية لا يمكن أن تُبنى على أرضية هشة ينخرها الفساد، ومع ذلك فإن الجهود الدولية، مهما بلغت من الاتساع، تظل محدودة التأثير إذا لم تقترن بإرادة سياسية حقيقية من داخل الدول نفسها، وإصلاحات جذرية في البُنى القانونية والإدارية، إلى جانب تفعيل دور المواطن والمجتمع المدني.

إنّ التحدي الأكبر لا يكمن فقط في كشف الفساد، بل في منعه من التسلل إلى مفاصل الدولة والمجتمع، وهو ما يستدعي مراجعة دائمة للأدوات والأساليب، وتوسيع دائرة الشراكة بين المؤسسات الوطنية والدولية لبناء منظومة متماسكة قادرة على الوقاية والمحاسبة والتغيير الحقيقي.

الخاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية وبعد التطرق في هذه الدراسة إلى مختلف الأبعاد المفاهيمية المرتبطة بظاهرة الفساد، وتحليل الأدوات والآليات التي تعتمدها منظمة الشفافية الدولية في مكافحته، يتضح أن هذه المنظمة باعتبارها هيئة غير حكومية ذات طابع دولي، قد أصبحت فاعلًا أساسيًا ومؤثرًا في الحقل العالمي لمكافحة الفساد، لا سيما من خلال ما تنتجه من تقارير دورية وبيانات تحليلية تتسم بدرجة عالية من المصداقية والشفافية، لقد حاولت المنظمة منذ تأسيسها في تسعينيات القرن الماضي، أن تؤسس لنظام رقابي غير حكومي، يعتمد على مؤشرات علمية دقيقة، يتم من خلالها قياس درجة تفشي الفساد في الدول، وكشف أنماطه ومظاهره، وتقييم السياسات العمومية ومدى التزامها بمبادئ النزاهة والشفافية.

وقد أثبتت هذه المنظمة ريادتها في توجيه أنظار المجتمع الدولي نحو خطورة الفساد باعتباره أحد أخطر الظواهر التي تهدد استقرار الدول، وتعيق تطورها الاقتصادي والاجتماعي، كما تضعف ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، فالتقارير التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية، وعلى رأسها مؤشر مدركات الفساد (CPI) لا تؤدي فقط وظيفة إعلامية، بل تمارس تأثيرًا مباشرًا على الحكومات، والأسواق المالية، والمنظمات الدولية، مما يجعلها أداة ضغط قوية نحو الإصلاح.

غير أن الفاعلية النظرية لهذه الآليات تصطدم في كثير من الأحيان بعوائق متعددة، تجعل من مكافحة الفساد مسعى صعبًا ومعقدًا، ويحتاج إلى أكثر من مجرد أدوات قياس أو حملات توعية، فالسياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تختلف من دولة إلى أخرى تؤثر بشكل مباشر في مدى نجاح السياسات المعتمدة لمحاربة هذه الظاهرة، فقد تكون آليات منظمة الشفافية الدولية فعالة في دول تتبنى الحكم الرشيد وتتمتع بإرادة سياسية حقيقية للتغيير، لكنها تفقد جدواها في دول تهيمن عليها شبكات المحسوبية

والولاءات السياسية والبيروقراطية الفاسدة، حيث تُعتبر مكافحة الفساد مجرد خطاب سياسي استهلاكي لا يترجم إلى فعل ملموس على أرض الواقع.

إن الإرادة السياسية تشكل ركيزة أساسية لأي إصلاح حقيقي في مجال الشفافية والنزاهة، إذ لا يمكن لأي منظمة مهما بلغت خبرتها أو قوتها التأثيرية أن تنجح في تنفيذ برامج فعالة ما لم تكن هناك رغبة حقيقية لدى صناع القرار في إحداث التغيير، ومن خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة يمكن القول إن غياب هذه الإرادة يمثل العائق الأكبر أمام منظمة الشفافية الدولية، وهو ما يؤكد على أهمية تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، وتمكين المجتمع المدني من القيام بدوره الرقابي.

وقد اتضح كذلك أن منظمة الشفافية الدولية لم تكتفِ بإنتاج التقارير فحسب، بل سعت إلى بناء شراكات دولية، وتأسيس شبكات عمل من منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن مساهمتها في دعم التشريعات الوطنية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، التي تُعد من أهم المنجزات القانونية في هذا المجال، ومع ذلك فإن تطبيق هذه الاتفاقيات يبقى رهينًا بمدى التزام الدول بتنفيذ بنودها، وتوفير البنية التحتية القانونية والمؤسسية اللازمة لذلك.

ولعل من أبرز الإشكالات التي تواجه المنظمة هو افتقار بعض الدول للبيانات الدقيقة، أو رفضها التعاون مع فرق المراقبة، مما يجعل المؤشرات التي تصدرها محل تشكيك من قبل بعض الجهات الرسمية، كما أن هناك تحديات تتعلق بمدى القدرة على قياس الفساد ذاته، نظرًا لكونه ظاهرة خفية، يصعب أحيانًا تحديدها أو توثيقها بالأدلة، وهو ما يتطلب تطوير أدوات القياس وتحسين منهجيات البحث المستخدمة في إعداد التقارير.

إن منظمة الشفافية الدولية قد نجحت بدرجة كبيرة في جعل قضايا الفساد على رأس أولويات أجندة السياسات الدولية، وأحدثت تحولات عميقة في كيفية النظر إلى الفساد باعتباره قضية سياسية وليست فقط مسألة إدارية أو قانونية، وهذا ما سمح بانتقال جهود

مكافحة الفساد من حيز النصوص القانونية إلى مجال التأثير السياسي والإعلامي والاقتصادي، ومع ذلك فإن حجم التحديات المطروحة وتعدد صور الفساد وتغير أنماطه، يفرضان على المنظمة إعادة تقييم استراتيجياتها بشكل دوري، والسعي إلى تطوير آليات أكثر فعالية، تراعي خصوصيات كل دولة، وتضمن إشراك المواطنين والمؤسسات المحلية في جهود الإصلاح.

إن هذه الدراسة تفتح المجال أمام أبحاث مستقبلية أكثر تعمقًا في علاقة الفساد ببنى السلطة، والعوامل الثقافية التي تغذيه، ودور التربية والإعلام في الحد منه، كما تبرز الحاجة إلى مقاربات متعددة التخصصات تجمع بين القانون، والعلوم السياسية، والاقتصاد، والاجتماع من أجل بناء فهم شمولي للظاهرة، والتوصل إلى حلول مستدامة وفعالة.

وفي الأخير يمكن القول إن منظمة الشفافية الدولية رغم كل الملاحظات والانتقادات التي قد تُوجه إليها، قد أدت، ولا تزال تؤدي، دورًا محوريًا في تكريس ثقافة الشفافية والمساءلة، وهي بذلك تمثل نموذجًا حيًا لكيفية مساهمة المنظمات غير الحكومية في خدمة القضايا العالمية الكبرى، وفي مقدمتها مكافحة الفساد، الذي يُعد أحد أكثر التحديات إلحاحًا في العصر الراهن.

ونحمد الله تعالى ونشكره على توفيقه وتسديده، فلولاه ما كان لهذا العمل أن يكتمل، كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم معنا في إنجاز هذا البحث، سواء من قدم نصيحة أو دعمًا علميًا أو تشجيعًا معنوياً، فبفضل تعاونهم ومساندتهم استطعنا الوصول إلى هذه النتيجة.

قائمة المصادر و المراجع

أولًا: الكتب والمراجع العربية

1-منير الحمش، الاقتصاد السياسي: الفساد، الإصلاح، التنمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006.

2-محمد عبد الغني سعودي، الفساد الإداري والمالي: أسبابه وآثاره وطرق مكافحته، دار الفكر الجامعي، ط1، 2008.

3-إبراهيم درويش، الفساد الإداري والمالي: دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة، ط2، 2014.

4-عز الدين عبد الله، الفساد: رؤية معاصرة، دار اليازوري العلمية، ط1، 2011.

5-خليل شلق، الفساد في العالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.

6-فهد العرابي الحارثي، الشفافية والفساد: رؤية تحليلية، دار الساقي، ط1، 2003.

7-عماد صلاح عبد الرازق داود، الفساد والإصلاح: دراسة مقارنة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.

8-عبد الخالق فاروق، الفساد في مصر: دراسة اقتصادية تحليلية، دار العربي للنشر، القاهرة، 2006.

9-أشرف دوابة، الفساد الإداري والمالي: المفهوم وسبل المواجهة، دار السلام للطباعة والنشر، ط1، 2016.

10-أحمد عبد الله الخضر، الفساد الإداري والمالي: الأسباب والحلول، دار الفكر الجامعي، ط2، 2019.

11-سوزان روز أكرمان، الفساد والحكم: الأسباب والنتائج والإصلاح، مطبعة جامعة كامبريدج، ط1، 1999.

12-عطا الله خليل، "مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي"، مكافحة الفساد في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009.

13-محمد عبد الرحمن، دور النزاهة في الحد من الفساد الإداري، دار النهضة العربية، ط1، 2017.

14-سعيد الخطيب، الفساد الإداري والتنمية المستدامة، دار الفكر المعاصر، ط2، 2018.

15-أحمد محمود حبيب البوتي، "أخلاقيات الأعمال وأثرها في تقليل الفساد الإداري"، المؤتمر العلمي حول النزاهة، هيئة النزاهة، العراق، ديسمبر 2008.

16-ليلى أحمد، الفساد السياسي ودوره في تدهور الدول، دار الكتب العلمية، ط1، 2020.

17-حسن حمدي عبد الرحمن، الفساد السياسي في إفريقيا، دار القارئ العربي، ط1، 1993.

18-نور الدين محمود، الثقة الاجتماعية والتنمية المستدامة، دار المعرفة، ط2، 2021.

19-سلمان العلي، أثر الفساد على العدالة الاجتماعية، دار الفكر الحديث، ط1، 2018.

20-بوادي حسنين المحمدي، الفساد الإداري: لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.

21-عبد الله بن حاسن الجابري، "الفساد الاقتصادي: أنواعه، أسبابه، آثاره، وعلاجه"، مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 21، 2003.

22-جميلة فؤاد، السلطة والفساد في العالم العربي، دار النهضة، ط1، 2021.

23-مصطفى النجار، القضاء ودوره في مكافحة الفساد، دار البيان، ط1، 2017.

24-فاطمة حسين، الفساد والمؤسسات السياسية، دار النهضة، ط1، 2020.

25-الحراحشة عبد المجيد حمد، الفساد الإداري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك، 2014.

26-رشيد درغال، "الفساد الاقتصادي وعلاجه في الاقتصاد الإسلامي"، مجلة الإحياء، جامعة باتنة 1، العدد 15.

27-محمد عبد الله، الفساد والقيم المجتمعية، دار التنوير، ط1، 2020.

28-سمير أحمد، السياسة والفساد في الدول النامية، دار الثقافة، ط2، 2018.

29-أحمد المنصوري، تأثير التعليم على محاربة الفساد، دار الفكر العربي، ط1، 2019.

30-خالد عبد الله الجابري، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، دار الكتب القانونية، ط1، 2017.

31-الطاهر زروق، الفساد في الوطن العربي: الأبعاد، الآثار، الحلول، دار الهدى، الجزائر، 2019.

32-عبد الحكيم الشريف، الفساد الإداري والمالي: الأسباب والعلاج، دار المسيرة، عمان، 2014.

33-محمود عبد العزيز، الرقابة والمساءلة في الأنظمة السياسية المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2013.

34-جوزيف ناي، السلطة الناعمة والحوكمة العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011.

35-صفوت عبد السلام، الاقتصاد السري، دار النهضة العربية، 2002.

36-سدوزي عددلي ناشد، الاتجار بالبشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، دار المطبوعات الجامعية، 2012.

37-سعيد عبد الخالق محمد، "غسيل الأموال والاقتصاد الخفي"، الأهرام الاقتصادي، العدد 140، سبتمبر 1999.

38-خالد سري صيام، "دور الهيئة العامة للرقابة المالية في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2010.

39-حسين جابر عبد الحميد الخاقاني، الفساد الاقتصادي وآثاره على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2008.

40-جون سوليفان، أدوات سياسية لمكافحة الفساد، خبرات عالمية، العدد 13، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن.

41-أنطوان عسرة، "مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، مجلة المستقبل العربي، العدد 310، ديسمبر 2004.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

-42Parwez Farsan, “Administrative Corruption in India”, Corruption and Governance in South Asia, South Asia Institute, University Heidelberg, 2007.

-43Edward Matson, Rights of Member tates of International Organizations, Washington, 2002.

-44Leona Mariger, Recherche sur les Méthodes Quantitatives des Organisations Internationals, Paris, 2004.

-45David Lewis, Les Organisations Non Gouvernementales et le Développement International, Bloomsbury Publishing, 2016.

ثالثًا: الرسائل الجامعية

46-بن عودة حورية، الفساد وآليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2015-2016.

47-فتيحة بومعراف، دور نظام النزاهة الوطني في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2020.

رابعًا: الإلكترونية والمواقع

48-يحيى غني النجار، "الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي"، www.nscoyemen.com، تاريخ الاطلاع: 2025/02/16.

49-موقع منظمة الشفافية – لبنان: http://transparency-lebanon.org/Ar/WhatWeDoDetails/، تاريخ الاطلاع: 2025/03/26، الساعة 15:09.

فهرس المحتويات

الشكر

الإهداء

مقدمة .....أ-ب-ج-د-هـ

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للفساد والمنظمة الشفافية الدولية.....01

المبحث الأول: ماهية الفساد 01

المطلب الأول: تعريف الفساد وتعريف المنظمة الشفافية له.....01

أولا: تعريف الفساد.....01-05

ثانيا: تعريف المنظمة الشفافية للفساد.....05-07

المطلب الثاني : أنواع الفساد وأشكاله ومظاهره.....08

أولا: أنواع الفساد 08-10

ثانيا: أشكال الفساد ومظاهره.....10-13

المطلب الثالث: أسباب ظهور الفساد 13-18

المبحث الثاني: ماهية المنظمة الشفافية الدولية ونشأتها.....18

المطلب الأول: تعريف المنظمة الشفافية الدولية ونشأتها.....19

أولا: تعريف المنظمة الشفافية الدولية.....19-20

ثانيا: نشأتها.....20-23

المطلب الثاني: أهدافها وتمويلها.....23

أولا: أهدافها.....23-24

ثانيا: تمويلها.....24-26

المطلب الثالث: آلية تقييم منظمة الشفافية الدولية للفساد في الدول الأعضاء وشروط العضوية في المنظمة 26

أولا: آلية تقييم منظمة الشفافية الدولية للفساد في دول الأعضاء.....26-28

ثانياً: الشروط العضوية في المنظمة 28-31

الفصل الثاني: أدوات وآليات عمل منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد.....32

المبحث الأول: الأدوات والآليات التي نستعملها المنظمة الشفافية في مكافحة الفساد.....33

المطلب الأول: أدوات وآليات مكافحة الفساد التي تستخدمها المنظمة.....33-41

المطلب الثاني: الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.....41-43

المطلب الثالث: مكافحة جريمة الفساد وفق منظور منظمة الشفافية الدولية.....43-45

المبحث الثاني: جهود البنك الدولي في مجال مكافحة جريمة الفساد والوقاية منها.....45

المطلب الأول: إسهامات البنك الدولي في مجال مكافحة جريمة الفساد 46-48

المطلب الثاني: مكافحة جريمة الفساد من منظور البنك الدولي 48-61

المطلب الثالث: التوصيات لتحسين فعالية المنظمة في مكافحة الفساد.....61-63

خاتمة 65-67

قائمة المصادر والمراجع 69-73

فهرس المحتويات 75-76

ملخص 78-79

ملخص

تُعدّ ظاهرة الفساد الإداري أحد أهم القضايا التي لها انعكاسات سلبية على مؤسسات الدولة وعلى المجتمع ككل، فهي ظاهرة عرفتها المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها. ولها

صور عديدة، إلا أن الفساد الإداري المنتشر في الوقت الحالي أشد فتكًا وأكثر تعقيدًا من السابق، نظرًا للتحوّلات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والتكنولوجية للمجتمعات الحالية. وانطلاقًا من تلك الخطورة سعت منظمة الشفافية الدولية على الصعيدين الدولي والمحلي إلى وضع آليات واستراتيجيات كفيلة وضرورية لمواجهة الفساد والحد من آثاره السلبية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور منظمة الشفافية الدولية في الحد من الفساد الإداري، من خلال منهج وصفي تحليلي، نستعرض من خلاله مفهوم الفساد الإداري وأشكاله ومظاهره مع تحديد أسبابه، مرورًا بمفهوم هذه المنظمة و نشأتها وأجهزتها، وأهدافها وإنجازاتها، وذلك من خلال إصدار تقارير تُبيّن درجات الفساد في كل بلد بالاعتماد على مؤشر مدركات الفساد، وتم التركيز على حالة الجزائر ومكانتها دوليًا وعربيًا في هذه المؤشرات.

كما بيّنت الدراسة الجهود البارزة التي لعبتها منظمة الشفافية الدولية في مناهضة الفساد على المستوى المحلي، وذلك بسعيها لمحاربة الرشوة والفساد الإداري بوجه عام، من خلال تفعيل الحكم الراشد، ووضع وسائل رقابية وأساليب ضغط، وتفعيل دور المجتمع المدني عن طريق هياكله ومختلف فروعها المحلية.

أما على المستوى الدولي، فقد ساهمت في عقد الاتفاقيات والائتلافات الدولية في مجال مكافحة هذه الظاهرة، ولعبت دورًا في مراقبة مدى تنفيذ هذه الاتفاقيات، كما عملت كخبير دولي لمكافحة الفساد وتعاونت مع المؤسسات الدولية في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: المنظمة الشفافية الدولية, الفساد, مكافحة الفساد, الآليات التنظيمية

Summary :

Administrative corruption isconsidered one of the most pressing issues withprofoundlynegative impacts on state institutions and society as a whole. It is a phenomenonthat has existedthroughouthumanhistory, takingvariousforms. However, contemporary administrative corruption has become more destructive and complex due to significant transformations in the economic, social, political, administrative, and technological structures of modern societies. In response to these challenges, Transparency International has emerged as a key actor at both local and international levels, through the development of effective mechanisms and strategiesaimed at combating corruption and reducingitsharmfuleffects.

This studyaims to explore the role of Transparency International in limiting administrative corruption using a descriptive and analyticalapproach. It examines the concept of administrative corruption, itsforms, manifestations, and underlying causes. It alsoinvestigates the origins, structure, objectives, and achievements of the organization, particularlythroughits reports thatmeasure corruption levels in different countries using the Corruption Perceptions Index (CPI). The study pays special attention to the case of Algeria and itsrankingbothregionally and globally in these indices.

Furthermore, the studyhighlights the significant efforts made by Transparency International at the national level, especiallyitsfightagainstbribery and administrative corruption in general. This isachievedthrough the promotion of good governance, the implementation of monitoring tools, the application of pressure mechanisms, and the empowerment of civil society throughits structures and local branches.

At the international level, the organization has contributed to the formation of global anti-corruption agreements and coalitions and has played a monitoring role in ensuringtheirimplementation. It alsoacts as an international expert in the fightagainst corruption and collaborateswith global institutions in thisfield.

Keywords : Transparency International, corruption, anti-corruption, organizational mechanisms.